

PROVISIONAL

A/43/PV.51  
25 November 1988

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

	السيد كابوتو	الرئيس
(الارجنتين)		
(سوازيلند)	السيد دلاميني (نائب الرئيس)	ش
(الارجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	ش
(سوازيلند)	السيد دلاميني (نائب الرئيس)	ش

مسألة ناميبيا [٢٩] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع القرارات
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٢٩ من جدول الاعمال (تابع)مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/43/24) ؛
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/43/23 (Part V) ، A/AC.109/960 ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/43/724) ؛
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/43/780) ؛
- (هـ) مشاريع القرارات (A/43/24 (Part II) ، الفصل الأول) ؛
- (و) تقرير اللجنة الخامسة .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال القرن

التاسع عشر اتجهت الدول الأوروبية التي كانت دولا كبرى حينذاك الى افريقيا بحثا عن المواد الخام لتغذية مصانعها المتكاثرة. النهضة إبان ما أطلق عليه اسم عصر الثورة الصناعية . وبعد عام ١٨٨٥ ومؤتمر برلين ، أي قبل أكثر من مائة عام - قامت الدول المتروبولية في أوروبا باحتلال أجزاء من افريقيا . وبذلك اكتملت عملية الاستعمار . فباستثناء الولايات المتحدة التي رفضت الاستعمار قبل قرنين من الزمان ، كان العالم قد بات مقسما بالقدر الأكبر الى دول استعمارية وأجزاء من العالم وقعت تحت سيطرة تلك الدول . وهكذا بدأ عهد طويل من العذاب والاستعمار والعبودية لملايين الافارقة . ومع ذلك ، وكما تعرف هذه الجمعية العامة ، وبدءا باستقلال الهند في ١٩٤٧ ، بدأ مسار ذلك التيار ينعكس في بلد بعد الآخر برفضه الاستعمار ، وتحقق ذلك ، في بعض البلدان ، بالوسائل السلمية ، وفي البعض الآخر بالكفاح المرير ، وبالتالي أصبحت دولا مستقلة ذات سيادة ، وها هي أعلامها ترفرف شامخة أمام مقر الأمم المتحدة . أما ناميبيا ، فما زالت تترزح تحت الاحتلال غير الشرعي . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، فبالمقارنة بالدول الأخرى في افريقيا ، أو في أي منطقة أخرى من العالم ، أصبحت حالة الناميبيين الصحية حالة لا يمكن أن تقاس بالمقاييس المعروفة . فمعدل

وفيات الاطفال الرضع مرتفع بشكل مروع ، وخدمات التعليم ومعاييرها مشينة ، ودخول السكان الاصليين منخفضة للغاية . وبإمكانني أن أستم في سرد قائمة طويلة على أسماع الجمعية العامة ، من زيادة في إنشاء المزارع الاستيطانية ، وما يترتب على ذلك من سرقة أراضي الرعي الخصبة ، والصيد المفرط ، وأوطان المحراء ، وفخاج العمالة المهاجرة ، وعمليات القمع العسكرية . فالقائمة رهيبة لكنها ليست تاريخا . فهذا يحدث بينما نجلس هنا اليوم . ولكن العالم في معظمه يتفاضى عن هذه الجريمة في النصف الثاني من القرن العشرين .

وما من تفسير لحالة تلك الامة المنسية سوى أنها مؤامرة صمت ، ونفاق المعايير المزدوجة المتمثل في الإدانة من جهة ، والتعاون من جهة أخرى . والمهمة التي تنتظرنا هي الإيقاظ والتوعية . فبال تأكيد ، لو كانت حقائق ناميبيا معروفة ومنشورة بنفس الفعالية والقوة والنجاح التي تنشر بها معلومات جهاز الدعاية في جنوب افريقيا ، لما طوى النسيان هذه القضية .

في عصرنا هذا ويومنا هذا ، أصبح الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره مفهوما بدائيا منحطا أدانته الانسانية باعتباره عبودية العصر الحديث التي لا يجب أبدا العودة الى ممارستها .

منذ بداية هذه الدورة ، قيل الكثير عن المناخ السياسي الدولي المواتي السائد الذي يفضي ، الى حد كبير ، الى نجاح تعددية الاطراف . بل ان الاغلبية الساحقة من المتكلمين في الجمعية العامة كررت الإعراب عن آمالها في تحقيق السلم في شتى مناطق الصراع . ووفد بلادي بالتأكيد ليس غافلا عن الدلائل المشجعة التي ينبني عليها هذا التفاؤل . بل اننا نرى أيضا أن آفاق حسم العديد من الصراعات الاقليمية اصبحت اليوم أكثر إشراقا من أي وقت مضى . وأتمنى أن ينسحب ذلك على ناميبيا أيضا . ولكن دعونا ندرس الحقائق التالية .

بينما نجتمع هنا تواصل جنوب افريقيا العنصرية ترسيخ نظام الفصل العنصري الذي تنتهجه في ناميبيا . والتقارير المحايدة تكشف عن واقع حزين ومزعج ، هو تصعيد الاعمال المباشرة التي يرتكبها أفراد الجيش والشرطة ضد السكان المدنيين ، بما في ذلك الاحتجاز العشوائي ، والسجن دون محاكمة ، والمحاولات السرية التي ترمي بها جنوب

افريقيا الى تصفية كل من تشتهه في تعاطفهم مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ان قوات جنوب افريقيا ، بعد طردها من جنوب أنغولا ، تحتشد الآن بأعداد كبيرة فيما يسمى بمنطقة العمليات الامنية في شمال ناميبيا حيث يحتفظ نظام بريتوريا العنصري بالعديد من القواعد الامامية . وواقع الامر ان التعميزات المرسله من جنوب افريقيا الى القوات المرابطة في ناميبيا أصبحت تشيع الغوضى الشديدة بين أفراد الشعب .

أما الربط الذي لا صلة له بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فما زال قائما ، ومازال كل من نظام جنوب افريقيا العنصري والولايات المتحدة ، على ما يبدو ، متمسكا به تمسكا غريبا\* .

وشمة ربط جديد أقحمته جنوب افريقيا العنصرية لدعم سافيمبي وعصائمه "يونيتا" ، وأصبح يصر عليه حتى القائم بالوساطة في المحادثات الرباعية الجارية حاليا بشأن جنوب غرب افريقيا . فقد قيل لنا بعبارات قاطعة ان عدم احراز تقدم بشأن مسألة الوفاق المزعومة فيما يتصل بأنغولا يشكل خطرا شديدا على المفاوضات المتعلقة بالحالة الشاملة السائدة في جنوب غرب افريقيا . والواقع ان درجة التشبث بهذه الفكرة السخيفة توحى بأن الحالة بالنسبة لهم لم يعد فيها خيار ، فيما أن نقبل شروطهم أو أن نترك الجمل بما حمل . ومع ذلك فقد تعمدوا ، لمنافع سياسية ، ان يتجاهلوا تصريحات أنغولا المتكررة وتأكيداتها ، بل وتعهداتها ، بأن تعالج المسألة داخليا .

ان سجل جنوب افريقيا في ممارسة فن تضليل المجتمع الدولي ، بتظاهرها بالدخول في مفاوضات جادة ، بينما تكن نويا سلبية ، لا يجعلنا نصدق أن التسوية ستتحقق هذه المرة . فعليا وسياسيا ، لا توجد أية دلائل تبشر - ناهيك عن أن تقنعنا - بأي إلتزام جاد من جانب جنوب افريقيا بالرحيل عن ناميبيا في المستقبل القريب ، اللهم الا اذا أجبرتها على ذلك ظروف معادية .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميني (سوازيلند) .

وهناك البعض منا يدعي أن تقدما كبيرا وشيكا سيطرأ على مسألة ناميبيا . ويرسي ذلك البعض تفاقله هذا - بشكل مفهوم - على الاتجاه الايجابي السائد فيما يتعلق بحل الصراعات الاقليمية . وقد رحب بلدي ، زامبيا ، بهذا الاتجاه الايجابي في العلاقات الدولية . لكننا فيما يتعلق بناميبيا ، نتعامل مع نظام غير مشروع يتصف بالتحدي والعناد ولا يحترم القانون الدولي . وبدلا من التعامل مع الممثلين الشرعيين للشعب الناميبى في الاقليم بغية تهيئة المناخ المؤات للنقل المنظم للسلطة ، شرعت جنوب افريقيا في عملية اصطناع للمواقف موجهة للعالم الخارجي لخلق انطباع كاذب مفاده انها على استعداد لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الكفاح من أجل استقلال ناميبيا قد بلغ مرحلة هامة وحاسمة . لقد كشفت جنوب افريقيا من أنشطتها العسكرية في الاقليم وهي آخذة في التنكيل بالسكان المدنيين . ويتعين على المجتمع الدولي في هذا الوقت العصيب من كفاح الشعب الناميبى من أجل تقرير المصير والاستقلال ان يكشف - لا ان يبطن - من جهوده من أجل تحقيق تحرير الاقليم .

ان الامم المتحدة - وفاء منها بمسؤوليتها عن ناميبيا - ينبغي لها ان تتخذ دون مزيد من التأخير تدابير محددة لارغام نظام بريتوريا على الخروج من ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فاننا في زامبيا ندعو مجلس الامن الى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي لا بد لها ان تتضمن فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا لعل ذلك يؤدي الى إحداث تغيير سلمي في ناميبيا .

وأود أن أؤكد من جديد تضامن زامبيا القاطع مع شعب افريقيا الجنوبية الغربية الذي يناضل من أجل إنهاء الاحتلال الاجنبي وإنهاء نظام الفصل العنصري الشرير . ونقول له : "استمر في ذلك . إنك لست وحدك في هذا الكفاح . ان المجتمع الدولي يقف بجانبك" .

وفي هذه الاوقات المتسمة بالافتقار الى اليقين فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والتي ما فتئت جنوب افريقيا تراوغ فيها منتهزة فرصة تفاقول قاسم على

التكهنات ، يكون من قبيل الكارثة ان تخلص الامم المتحدة الى نتيجة مفادها ان تسوية المسألة باتت في متناول اليد فتتخلى عن انشطتها التخطيطية للسنة القادمة . فلا يوجد حتى الان أي اتفاق على البدء بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الاطلاق للتخلي عن برامج مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ان الامم المتحدة هي السلطة الشرعية المسؤولة عن ادارة الاقليم حتى نيله الاستقلال ولا بد لها ان تواصل العمل على هذا النحو الى حين الوفاء بولايتها .

ولتحقيق هذه الغاية ، تحيي زامبيا بحرارة الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار على جهوده المستمرة التي لا تعرف الكلل من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وتحثه على استكشاف كل السبل في اظلامه بمهمته الصعبة . كذلك نشيد بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي ما برحت الممثل الوحيد والشرعي للشعب النامبي حتى يثبت عكس ذلك ، للحنكة السياسية التي تتمتع بها وللاستعداد الذي أبدته للتوقيع على اتفاق اطلاق النار مع جنوب افريقيا بغية تمهيد السبيل أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي الختام ، أود أن أذكر اننا في زامبيا نعتز بشريعة كفاح الشعب النامبي بثتى الوسائل المتاحة له ، بما فيها الكفاح المسلح . فالحقيقة انه شعب يخوض كفاحا عادلا ضد السيطرة الاجنبية المجحفة . ان النصر آت لا محالة .

السيد مارا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المفارقة المحزنة ان

مصير شعب ناميبيا تحكمه مقتضيات المواجهة بين الشرق والغرب والتنافس بين الدولتين العظيمين والمصالح الذاتية الاقتصادية بدلا من المبادئ الانسانية ومبادئ حقوق الانسان التي تنادي بها تلك البلدان وتمسك بها بشدة . وما برح شعب ناميبيا رهينة المصالح الذاتية الوطنية الضيقة لبلدان لديها النفوذ لكنها تفتقر الى الارادة السياسية اللازمة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . ان سجل التسوية والمماطلة بشأن ناميبيا هو بالتأكيد حلقة من أكثر حلقات التاريخ مدعاة للاسف .

ان عدم المبالاة السياسية من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي يستحق الإدانة الشديدة إذ أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة قد أنهت ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا قبل ٢٢ عاما لا يزال شعب ناميبيا محروما من حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . وعلى مر السنين ، عقدت اجتماعات ومؤتمرات لا حصر لها واتخذ العديد من القرارات والاعلانات والتصريحات والمقررات ، في لجان مخصصة ، وفي مجلس الامن ، وفي مجلس ناميبيا ، وفي الدورات المتعاقبة للجمعية العامة ، بل وفي دورة طارئة وثلاث دورات استثنائية ، غير ان هذا كله لم تكن له جدوى تذكر لان جنوب افريقيا لا تبالي بتطلعات وحقوق شعب ناميبيا .

لقد بذلت محاولات عديدة لتجاوز الشروط المسبقة التي تضعها جنوب افريقيا ولكن بريطوريا لا تتفاوض بحسن نية ، فهي دائما تنتحل ذريعة أو أخرى تحاشيا للمسألة . وقد أشار هذا الشكوك حول الدوافع الحقيقية لجنوب افريقيا ، ولم يمد هناك من لديه استعداد لقبول مصداقية جنوب افريقيا بعد الكثير من المواقف المخيبة للأمال . ولا بد لنا ان نطلب من البلدان التي ما برحت تدعم جنوب افريقيا ان تسحب ذلك الدعم ، وان تقوم عوضا ، عن ذلك بما يمليه عليها ضميرها ، فتؤيد المبادئ العالمية لميثاق الأمم المتحدة .

ان الدعوة الدولية الغالبة للقيام بعمل حازم وفعال ، وهي دعوة ظلت تتردد طوال سنوات عديدة كان ، فيما يبدو ، صرخة في واد مهجور . ففي حين تواصل حكومة الاقلية في بريطوريا تجاهل التزاماتها القانونية تجاه الأمم المتحدة وتجاه شعب ناميبيا ، تقف بعض البلدان الأخرى موقف المتفرج دون أي وخز من الضمير ودون أن تبدي أي اهتمام حقيقي برفاه الناميبيين . ان هذه البلدان بعدم قيامها بعمل من أجل معالجة الحالة تؤيد النظام البغيض القائم على القهر والاضع وتشجعه . وهي تتحمل بنفس من القدر من المسؤولية الذي تتحمل به جنوب افريقيا عن معاناة ناميبيا الطويلة .

ان الاحداث والتطورات الاخيرة والتقدم الذي يتحقق حاليا في العديد من المناطق التي منيت بالمشاكل والصراعات منذ زمن بعيد ، وهي مناطق ما ظلت الشغل الشاغل للأمم المتحدة منذ سنوات عديدة ، تبعث كلها على التفاؤل .

تدفعنا العلاقات الآخذة في التحسّن بين الدولتين العظميين الى الاعتقاد أن الطريق المؤدي الى إيجاد حل في ناميبيا ، قد يكون في متناول أيدينا . فلنأمل ألا يصبح هذا مجرد وهم آخر وألا تحبط وتحطم مرة أخرى آمال وتطلعات شعب ناميبيا والمجتمع الدولي .

وقد شجعتنا الأنباء الأخيرة القائلة انه توجد الآن إمكانية واضحة لتحرير شعب ناميبيا المعذب . ويبدو أن الضغط الذي مارسه الرأي العام العالمي قد دفع نظام بريتوريا أخيرا الى السعي الى تسوية . وأيّا كانت الاعتبارات التي جعلت جنوب افريقيا تذهب الى طاولة المفاوضات ، فمن المرصّي أن تجري تحركات ملموسة صوب إيجاد حل . وتبدو الاحتمالات طيبة .

تتمتع منطقة جنوب المحيط الهادئ بالسلم والاستقرار النسبيين اللذين يسودان فيها . ومن حسن الحظ اننا لم نتورط في الصدامات العنيفة وسفك الدماء الرهيّب اللذين تعاني منهما شعوب الجنوب الافريقي في سعيها نحو تقرير المصير والحريّة . ونأمل أن تؤدي التحركات الحالية التي تستهدف إيجاد حل ، الى تحقيق استقلال ناميبيا في المستقبل القريب دون حاجة الى مزيد من العنف والمعاناة . ونتطلع الى الترحيب بناميبيا عضوا في عائلة الامم . وفيجي على أتم استعداد لتقديم أية مساعدة تسمح بها مواردها المحدودة .

السيد بيبولسنغرام (تايلند) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن موقف تايلند فيما يتعلق بمسألة ناميبيا واضح ومتسق منذ عدة سنوات . فقد أيّدنا - دون لبس - الشعب النامبي في كفاحه العادل والنبيل من أجل الحريّة والاستقلال . وكدليل على هذا التأييد ، تفخر تايلند بأنها استضافت مجلس الامم المتحدة لناميبيا في الاجتماع العام غير العادي الذي عقد في أيار/مايو ١٩٨٤ حيث اعتمد إعلان بانكوك وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا .

ان وزير خارجية بلادي قائد الجو المارشال سيدهي سافتسيلا في رسالته الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا بمناسبة الاحتفال باسبوع التضامن مع شعب ناميبيا في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ، كرر في هذا العام ، بين جملة أمور ، ما يلي :

"إن تايلند ستستمر في التعاون مع المجتمع الدولي في تحقيق التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا حتى يتمكن الشعب الناميبي من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال ومن أن يتمتع بهذا الحق".

وتايلند مقتنعة اقتناعا عميقا بأن الكفاح من أجل تحقيق الحرية بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، كفاح عادل ومشروع . وأي حل سياسي وسلمي لهذه المسألة يجب أن يقوم على أساس الإنهاء الفوري غير المشروط لاحتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا ، وسحب جميع قواتها المسلحة ، وبدء ممارسة حرة لا قيود عليها من جانب شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

تتابع تايلند باهتمام شديد الجولات المتعددة للمحادثات التي تدور بشأن مسألة ناميبيا بين انغولا وجنوب افريقيا وكوبا ، والولايات المتحدة ، باعتبارها وسيطا . وقد انقضت ثلاثة شهور منذ أصدرت الاطراف الاربعة بيانا مشتركا بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وحلّ يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، والذي كان الموعد المحدد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومضى . وبدا لفترة من الزمن أن ناميبيا أصبحت قاب قوسين من بلوغ الحرية لكنها ، في الواقع ، غاصت أكثر في القمع المتجدد من جانب رجال الشرطة والجيش في نظام بريتوريا . ولا تزال ماشلة في أذهاننا مناظر أطفال المدارس في مدينة غروتفونتين الواقعة في قلب الشمال وفي وندهورك ، وهم يحتجون لعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان أعدادا كبيرة من الناميبيين ، وأغلبهم من الشباب ، تفر من ناميبيا طلبا للمأوى في مراكز سوابو في انغولا .

ومع ذلك ، يبدو أن المحادثات الاخيرة في جنيف حققت تقدما ملموسا نحو تسوية سياسية . ولئن كانت نتائج تلك المحادثات غير معروفة بالكامل حتى الآن ، فإن المؤشرات تبدو مشجعة . ويأمل وفدي أن تزال قريبا العقبات المتبقية لتمهيد الطريق

للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى تحصل ناميبيا في نهاية المطاف على حريتها واستقلالها الكاملين .

يوافق هذا العام أيضا الذكرى السنوية الحادية والعشرين لإنشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وطوال تلك الاعوام ، ظل المجلس يسعى دون كلل لإيجاد تسوية شاملة ودائمة لقضية ناميبيا . وإذا كانت المؤشرات صحيحة ينبغي أن يصبح في إمكان المجلس أن ينظر قريبا الى الوراثة بفخر له ما يبرره ، الى أعماله . فجهود المجلس ، إذ ذاك ، لن تكون قد ذهبت سدى . اسحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لاشراك الآخرين في الإعراب عن تقديري للمجلس لتفانيه في أداء المهام المناطة به وفي الإشادة بحق بالسيد بيتر زوزي رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا لما قدمه من إسهامات قيّمة في أعمال المجلس .

ويود وفدي أيضا أن يشيد إشادت حارة بالاميين العام لجهوده التي لا تكلّ وإيمانه الذي لا يتزعزع في مجال الدبلوماسية التي يمارسها جيدا . ويتعهد وفدي بأن يقدم الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا والى الامين العام تأييده الكامل ، تحدوه في ذلك رغبة مشتركة للتوصل الى تسوية سياسية دائمة تكفل الحرية والاستقلال الحقيقيين لناميبيا . وفي مثل هذا الوقت من العام القادم فقد تتمكن ناميبيا الحرة ذات السيادة في نهاية المطاف من أن تشغل مكانها الصحيح في أسرة الامم .

السيدة بيليسر (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ظلت مسألة

ناميبيا محل اهتمام هذه الجمعية منذ ٢٢ سنة . فهي إحدى المشكلات الهامة التي بذلت الامم المتحدة جهودا كثيرة لحلها . وتجدر الإشارة الى ان الجمعية العامة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ أنهت ولاية جنوب افريقيا على إقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، ناميبيا ، لان جنوب افريقيا لم تف بتعهداتها وأهملت ولايتها . وقد قررت الجمعية في قرار تاريخي أن الإقليم سيظل بالتالي تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة . وهكذا أنشئ مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليدبر الإقليم حتى يحصل على الاستقلال الكامل . والمكسيك عضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا منذ إنشائه .

إلا أن نظام بريتوريا ظل يرفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا وواصل احتلاله غير المشروع لذلك الإقليم كما واصل إعادة عمل المجلس الذي لم يعترف بسلطته . وبتخاذ هذا الموقف المتحدّي لجميع قواعد القانون المتعارض معها ، دخلت جنوب افريقيا في صراع مكشوف مع الأمم المتحدة ، ومع الرأي العام العالمي كله تقريبا .

وقد ظلت الجمعية العامة تعيد التأكيد باستمرار ، في قرارات عديدة ، على حق الشعب الناميبي في تقرير المصير ، معترفة بالمنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، بوصفها الممثل الأصلي لشعب ناميبيا . ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، من جانبه ، قد بذل جهودا مثالية بحق لتحقيق تقدم في عملية تصفية الاستعمار . فقد اتخذ المجلس تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا . واتخذت الدول الاعضاء إجراءات من جانب واحد . وانهت دورة استثنائية للجمعية العامة ، بمشاركة وزراء الخارجية ، لاتخاذ مقررات بشأن قضية ناميبيا . وقد صعدت المساعدة المقدمة لسوابو . وتمنح حظر الاسلحة والنفط ضد جنوب افريقيا . وطلب من جميع الدول الاعضاء ان تحظر استيراد وتوزيع وبيع أية مشتريات من جنوب افريقيا في أراضيها ، وكذلك حظر تصدير البضائع الى ذلك البلد . وقد التزمت المكسيك بالكامل بهذه التدابير الدولية . ولسوء الطالع ، لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن أولئك الذين تعاونوا مع جنوب افريقيا لمواصلة استغلال إقليم ناميبيا .

ونود أن نشير الى بعض الاجتماعات والاحداث ذات الطبيعة الدولية ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، التي كانت تستهدف تقديم الدعم الى شعب ناميبيا في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال وشجب مسلك جنوب افريقيا المخزي والمتعجرف بأشد وأقوى العبارات إدانة احتلالها غير الشرعي واستغلالها لإقليم ناميبيا ، حيث تفرض أبغض أشكال الفصل العنصري . ويكفي ان نتذكر حدثا دوليا كبيرا تأييدا لشعب ناميبيا ولشجب وإدانة نظام الفصل العنصري في بريتوريا ، هو انعقاد المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، الذي شارك فيه ممثلو ١٢٨ حكومة ، معظمهم على المستوى الوزاري .

وليس من المتصور انه في مواجهة مطالب شعوب وحكومات العالم ، تظل جنوب افريقيا ومن يؤيدونها متمادية في المراوغة بشأن تحرير ناميبيا من النظام العنصري والاستعماري البغيض الذي تطبقه . وبينما تعتبر هذه الصورة محبطة ، يسعد وفندي أن يلاحظ أن هناك تقدما فيما يتعلق بإمكانية تحقيق استقلال ناميبيا . ونبذلنا الامين العام في تقريره الاخير عن أعمال المنظمة أن :

"النشاط الدبلوماسي القريب كان إسهاما كبيرا في عملية السلم في الجنوب الإفريقي لا بد ان ييسر الوصول الى تسوية في ناميبيا بدون مزيد من التأخير . " (A/43/1 ، ص ٣)

وبهذا تحدد موعد لبدء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يشكل الاساس الوحيد المعترف به دوليا لإنهاء استعمار ناميبيا وتحقيق استقلالها . والتاريخ الذي حدد في البداية لم يُحترم ، بسبب الوقت المحدود المتاح . والآن يشار الى يوم ١ كانون الثاني/يناير باعتباره تاريخ بدء تنفيذ ذلك القرار . وتنتظر المكسيك بتلهف ذلك اليوم الذي يشكل فيه في النهاية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وبينما تدعو المكسيك الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تأخير ، يسعدنا ان تجرى المفاوضات فيما بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، بوساطة الولايات المتحدة ، بغية إيجاد حل دائم لمشاكل الجنوب الإفريقي ، ينبغي ان يؤدي الى تحقيق السلم في أنغولا وتحقيق الاستقلال الكامل لناميبيا . بيد اننا يجب ألا ننسى انه سيكون عمل الأمم المتحدة والأمين العام ، مع المفاوضات التي تجري حاليا ، هو الذي سيؤدي الى اتخاذ إجراء بشأن استقلال ناميبيا - وهو الإجراء الذي نطالب به جميعا المجتمع الدولي لأن يتخذه دون تأخير كجزء من مسؤوليتنا عن ناميبيا .

ولهذا السبب ، نود أن نسجل تأييدنا لمشاريع القرارات التي قدمها مجلس الامن المتحدة لناميبيا . فهي تتضمن الإطار العام للعمل من أجل حل مشكلة ناميبيا وتتضمن أفكارا واضحة تتمثل بالحالة في ذلك الإقليم وحوله . وينبغي أن تكون أساسا لمقرراتنا ومرشدا لنا في أعمالنا . وباعتمادها ، الذي سيتم دون تصويت ، ستكون بمثابة خطوة جديدة اتخذت صوب تحقيق استقلال ناميبيا . وتلتزم المكسيك بالكامل بذلك الهدف .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اننا ندرك تماما ان تحقيق استقلال ناميبيا أهم مسألة من مسائل تصفية الاستعمار المتبقية على جدول أعمال الأمم المتحدة .

منذ اثنتين وعشرين سنة ، أنهت الجمعية العامة باعتمادها للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ولكن نظام الفصل العنصري واصل احتلاله غير الشرعي للإقليم ضد رغبات المجتمع الدولي . ومنذ ذلك الوقت ، يشكل احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا اضهادا مستمرا للشعب الناميبي ، وتحديا لسلطة الأمم المتحدة وإهانة للمجتمع الدولي .

وفي نفس الوقت تُظهر الحالة التي استمرت في ذلك الجزء من العالم لأكثر من عقدين من الزمان على نحو لا لبس فيه انه لن يكون هناك استقرار وسلم في الجنوب الإفريقي إلا متى تمكّن الشعب الناميبي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في إطار وحدة أراضي بلاده . وعلاوة على ذلك ، لن تنهي التسوية العاجلة للمشكلة الناميبية المعاناة الإضافية واليأس اللذين يتعرض لهما الشعب الناميبي فحسب ، بل وستسهم أيضا بقدر كبير في استعادة الاستقرار والسلم والأمن في الجنوب الإفريقي .

لقد وقفت رومانيا دائما وبقوة ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي والمستمر لناميبيا وضد أساليب التعطيل التي يستخدمها نظام جنوب افريقيا كذريعة لمنع شعب ناميبيا من تحقيق هويته .

وأود أن أؤكد ، من جديد ، موقفنا الثابت وتضامننا الكامل مع الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الشرعي الوحيد . وإذا كنا اليوم أكثر من أي وقت مضى قد اقتربنا من استقلال ناميبيا ، فإن هذا يرجع الى التزام سوابو الذي لا يتزعزع بالكفاح من أجل العدالة والمساواة والوثام العرقي والتنمية السلمية لناميبيا . لقد تطورت سوابو الى حركة تحرير قوية ومنظمة سياسية تمثل الاهداف والمصالح الحيوية للشعب الناميبي . وتضامننا مع سوابو اعتراف منا بدورها الاساسي في الكفاح من أجل استقلال ناميبيا . ومن ناحية أخرى ، رفضت رومانيا تشكيل ما يدعى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا .

وفي إطار تأييدها الشابت للنضال المشروع لشعب ناميبيا ، قدمت رومانيا دعمها السياسي والدبلوماسي والمادي والادبي لقضيته النبيلة وهي تحقيق استقلال ناميبيا .

أود أن أوكد من جديد تأييد رومانيا الكامل لشعب جنوب افريقيا في نضاله من أجل الكرامة والحرية والعدالة . فليس أبغض الى النفس البشرية من نظام يقوم على أساس التمييز العنصري .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للطريقة التي اضطلع بها مجلس الامم المتحدة لناميبيا طوال السنوات الماضية بولايته تحت رئاسته الحكيمة والقديرة . وكعضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، نعلق أهمية خاصة على الانشطة التي يقوم بها المجلس ، ونحن على يقين من أن المجلس ، سيحقق من خلال جهوده الدينامية والدؤوبة ، الغاية النبيلة التي نسعى اليها جميعا في نهاية المطاف وهي إعمال الحق المشروع لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال .

ورومانيا ، بوصفها عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، قد عملت دائما من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا ، وأيدت صياغة خطة الامم المتحدة لناميبيا لمنحها الاستقلال عن طريق إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الامم المتحدة ورقابتها . كما قدمت رومانيا أيضا دعمها الفعال لما يقوم به الامين العام للأمم المتحدة وجميع الدول الاعضاء المشتركة من جهود رامية الى ضمان تنفيذ الخطة .

وفي رأينا أن ناميبيا مازالت وستظل مسؤولة مباشرة للأمم المتحدة الى أن يتحقق تقرير المصير الحقيقي والاستقلال الوطني في ذلك الاقليم . ونحن نرى أن الأساس الوحيد المقبول دوليا لأي تسوية سلمية لمسألة ناميبيا هو قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يتعين تنفيذه بدون أي شرط مسبق أو تعديل .

وقد أيدت رومانيا بحزم تأكيد الامم المتحدة مرة أخرى ، في مجلس الامن وفي الجمعية العامة على السواء ، أنه يجب أن تحصل ناميبيا على الاستقلال مع احترام سلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والغييس ، فضلا عن الجزر التي تشكل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا ، وأن أي إجراء تتخذه جنوب افريقيا لضم تلك الاراضي إجراء غير قانوني .

لقد احتفلنا منذ وقت قريب بالذكرى العاشرة لاعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد انتعشت الامل هذا العام باحتمال البدء في تنفيذ القرار بحلول اول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . إلا أن تلك الامل لم تتحقق ، للأسف .

وقد وردت أنباء مشجعة من جنيف عقب الجولة الأخيرة من المحادثات الرباعية . ويحدونا الامل في أن تصدق الحكومات المعنية على الاتفاق المبدئي ، وأن يُراعى التاريخ الجديد المحدد للمشروع في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن يحترم في النهاية ليفتح السبيل أمام استقلال ناميبيا .

وفي حين أن هناك من الأسباب ما يدعو المجتمع الدولي الى الترحيب بمؤشرات التقدم التي ظهرت مؤخرا ، يتحتم عليه أن يظل على يقظة تامة . فسلوك حكومة جنوب افريقيا في الماضي ، لا يوحي بأي ثقة في أي وعد تقطعه على نفسها .

وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تعرب عن قلقها العميق إزاء الحالة في ناميبيا ذاتها ، التي تتعارض تماما مع التطورات على مائدة المفاوضات . إذ تشير التقارير الى أن جنوب افريقيا قد عززت قواتها العسكرية في ذلك الاقليم وخاصة في المنطقة الشمالية لناميبيا ، الى جانب موجة جديدة من القمع والتخويف هناك أيضا .

في رأينا أنه ينبغي حسم المسألة الناميبية دون تأخير . فقد أعلنت جنوب افريقيا أنها توافق على المقترحات الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويجب ألا يكون هناك أي ربط بين استقلال ناميبيا والاضاع الأخرى في المنطقة . فهذه المسألة يجب أن تحل تحت إشراف الامم المتحدة التي تتولى المسؤولية الأولى لتنفيذ قرار مجلس الامن . وأية محاولات جديدة لتأجيل استقلال ناميبيا قد يعرض للخطر مسؤولية الامم المتحدة عن الاقليم وملاحيات مجلس الامن أيضا . وينبغي للجمعية العامة أن تطالب بانسحاب جنوب افريقيا الفوري غير المشروط من ناميبيا حتى يتسنى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بدون أي تأجيل آخر .

ونغتتم هذه الفرصة لكي نعرب عن عميق تقديرنا لتمسك الامين العام بالتزاماته لتحقيق استقلال ناميبيا وجهوده الدؤوبة لكي يحصل شعب ناميبيا على حريته .

ونحن نعتقد أنه من الضروري الآن أن نواصل جهودنا المشتركة بإصرار واتحاد من أجل تعزيز أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اعتمدت ، وهي القرارات التي تعترف بالحق الثابت والأصيل لشعب ناميبيا في العدالة والحرية والاستقلال .

وأود أيضا أن أعرب عن تمنياتنا بأن يحقق شعب ناميبيا هدفه النبيل في وقت قريب ونؤكد من جديد تضامننا معه ، ومع سوابو ومع مجلس ناميبيا في سبيل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ قرارها في عام ١٩٦٦ بإنهاء ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا تولي المسؤولية المباشرة عن الاقليم ، ظلت الجمعية العامة تناقش كل عام طريقة تنفيذ ذلك القرار . وقد أنشئ مجلس ناميبيا في عام ١٩٨٧ ليتولى ادارة ناميبيا حتى حصولها على الاستقلال ، بالاشتراك الكامل لشعب الاقليم قدر الإمكان . وقد كان التقدم المحرز نحو الاستقلال بطيئا ، إلا أنه من غير المناسب الآن أن نتناول بإسهاب وتفصيل جميع الجوانب المخيبة للأمال التي شهدناها في السنوات الماضية .

ومازلنا نعيش منذ الربيع الماضي على أمل جديد هو أن يحصل شعب ناميبيا على استقلاله قريبا . ومازالت العملية الجارية واعدة . فلقد تراجعت المجابهة بين الدول الكبرى وأفسحت الطريق أمام التعاون تدريجيا ، وتجلى هذا التطور أيضا في المحادثات حول مسألة ناميبيا . فقد لاحظنا مع الاهتمام أن الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف ناقشا ، بين مسائل هامة أخرى ، مسألة ناميبيا ، عند اجتماعهما في قمة موسكو في حزيران/يونيه . وأعلن القائدان في اجتماعهما أنهما قد حددا ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الذي يوافق الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كتاريخ مستهدف للتوصل الى تسوية بشأن مسألة ناميبيا . وتابعنا مع الاهتمام المفاوضات التي أجريت بعد ذلك بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا بوساطة الأمم المتحدة . ويبدو أن هذه المفاوضات قد أثمرت وأن الوقت لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أصبح قاب قوسين أو أدنى .

وتبعا للمعلومات التي استقينها ، تسنى التوصل الى اتفاق في جنيف بشأن العقبات المتبقية التي تعوق استقلال ناميبيا . ونحن نهنئ المتفاوضين الذين بذلوا جهودا مضية طوال المفاوضات بغية التوصل الى اتفاق . ونأمل مخلصين أن تحظى نتائج هذه المفاوضات بموافقة الحكومات المعنية . ومن ثم ، يمكن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في القريب العاجل .

لقد أيدت حكومتي هذه العملية التفاوضية مثلما أيدت جميع المبادرات الطيبة بغية تحقيق استقلال ناميبيا . وفي رأينا أن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو المبدأ التوجيهي الوحيد المقبول دوليا لحل مسألة ناميبيا . لذلك ، رفضت حكومتي دائما أي حل انفرادي لمسألة ناميبيا من جانب جنوب افريقيا خارج إطار خطة الامم المتحدة للتسوية . وقد تجلّى تأييدنا الحازم لهذه الخطة أيضا في العرض الذي قدمناه للمساهمة بأفراد في فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية .

إن قضية استقلال ناميبيا ليست قضية سياسية مشتعلة فحسب ، بل وقضية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية . فالاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية لناميبيا تحت الحكم الاجنبي مدمر للغاية . واقتصاد ناميبيا يعاني أزمة حادة بالرغم من الثروات الطبيعية الكامنة في الاقليم . وتترك البطالة ونقص التعليم والخدمات الصحية آثارا سيئة على حياة الناميبيين . ومن الاهمية بمكان الاستمرار في العمل وتكثيفه لتعزيز المؤسسات الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تدعم استقلال ناميبيا مستقبلا . ويتضح التزام فنلندا المستمر بقضية شعب ناميبيا في اسهامنا سنويا في صندوق الامم المتحدة لناميبيا ، ومعهد الامم المتحدة لناميبيا ، وبرنامج الامة لناميبيا . وبالإضافة الى ذلك نؤيد الوحدة الارشادية الناميبية .

وكمثال على أنشطتنا الملموسة ، أود أن أشير الى أن فنلندا قد خصت الارصدة لسنوات عديدة للتعليم والبرامج التدريبية والصحية التي تنفذ في فنلندا بالتعاون الوثيق مع سوابو . وقد تدرب ما يقرب من ٢٠٠ ناميبيا في فنلندا في المجالات التقنية والاجتماعية والطبية . وتدعم فنلندا - كجزء من مساعدتها الإنسانية - انتاج الكتب المدرسية والمواد التعليمية لاستخدامها على مستوى المدارس الابتدائية . وهدفنا المساعدة على تلبية الاحتياجات العاجلة لتوفير الموظفين في مجالي التعليم والتدريب ممن ستحتاج اليهم الامة الجديدة عند حصولها على الاستقلال . وهناك أيضا عدد من الهيئات الفنلندية غير الحكومية تقوم بنشاط بمساعدة الناميبيين ، وتحظى هذه الجهود بمساندة الصناديق الرسمية للمساعدة التنموية .

وفنلندا على استعداد لمواصلة تقديم مساعدتها للشعب الناميبيا بعد استقلاله . ومن المنتظر أن تكون ناميبيا من أكبر المستفيدين من المساعدات التي تقدمها فنلندا من أجل التنمية . ومن المتوقع أن يزيد حجم المساعدة زيادة كبيرة خلال السنوات الأولى للاستقلال . وسيتفق على قطاعات التعاون مع حكومة ناميبيا المستقلة . وبالإضافة الى البرامج الثنائية ، والمساعدة المستمرة عن طريق المنظمات التابعة للأمم المتحدة ، يبدو من الطبيعي أن تقدم الى ناميبيا بعض مشاريع التنمية التي تمولها فنلندا داخل إطار مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي وهي مشاريع ضخمة .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع هنا لمدة أربعة أيام لننظر في قضية ناميبيا - وهي مسألة ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي . وتُطرح قضية ناميبيا للمناقشة في هذه الجمعية ، وفي مجلس الامن ، وفي منظمة الوحدة الافريقية ، وفي حركة دول عدم الانحياز ، وفي الكمنولث ، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي ، وفي غيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية . وكلنا نعرف القضية ونتفق تماما على وجوب التوصل الى تسوية لها . ويطلب رجال الدولة من فوق هذا المنبر عينه بإزالة هذه الوصمة فورا من تاريخ الامم المتحدة بعد أن ظلت عالقة به لمدة طويلة .

لقد أنهت الامم المتحدة ولاية جنوب افريقيا على ادارة اقليم ناميبيا منذ ٢٢ عاما . واضلعت الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن ذلك الاقليم ، واقتрحت خطة لاستقلال ناميبيا . وفي عام ١٩٧٨ ، قبل قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا تزال بروني دار السلام تعتبر القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الاساس الجوهري لاستقلال ناميبيا . ونود أن نفتنم هذه الفرصة لنطلب من نظام بريتوريا مرة أخرى أن يتعاون مع الامم المتحدة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير\* .

ولا يطلب شعب ناميبيا المضطهد ، بقيادة سوابو إلا بما هو حقه ، أي الحرية ، والاستقلال الحقيقي ، والحق في أن تحكمه حكومة يختارها بنفسه ، لا حكومة اقامها الغزاة والمحتلون .

إن ناميبيا تعاني من الاحتلال العسكري والحكم الاجنبي والاستغلال الاقتصادي . كما يخضع شعب ناميبيا لنظام عنصري قاس خال من القيم الإنسانية . إن المعاناة في ناميبيا تنجم عن الوحشية المضاعفة . فالاحتلال الاجنبي ينطوي على الاستغلال الاجنبي وسلب ثروات ناميبيا الغنية ، في حين أن نظام الفصل العنصري القائم على الطغيان يحرم المواطن من حقوقه ويجرد الإنسان من إنسانيته . فجنوب افريقيا لا تعترف على

---

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

الاطلاق بهذه الحقوق . ونظامها يزدهر عن طريق العدوان الهيجي والقمع الوحشي . وما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ليست إلا مجرد امتداد للنظام العنصري الوضيع في جنوب افريقيا .

لقد عانى المجتمع الدولي بطريقة اليمية ، المرة تلو المرة ، من غطرسة نظام الفصل العنصري المهينة . وما زال مجلس الأمن ، الذي يتخذ القرارات الملزمة ، مشلولاً وعاجزاً في وجه تحدي جنوب افريقيا الفاشم . وأعمال جنوب افريقيا الاجرامية الاثيمة هذه تستحق إدانة المجتمع الدولي دون تحفظ .

تؤيد بروني دار السلام تمام التأييد الامين العام وتتفق تماما مع المجتمع الدولي في دعمه المستمر لقضية الشعب الناميبى بقيادة سوابو . كما تؤيد جميع القرارات المتعلقة بقضية ناميبيا ونناصر تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا .

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن أملنا في أن تنجح الدورة النهائية للمحادثات بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا بوساطة الولايات المتحدة التي ستعقد في برازافيل في التوصل الى تسوية شاملة للنزاع في جنوب غربي افريقيا . وينبغي لجو التفاؤل العالمي الحالي وتعزيز عملية الحوار والمفاوضات تشجيع التطور نحو استقلال ناميبيا وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتشعر بعض مجالات الحياة الدولية بالنتائج الإيجابية لهذه الأمور المشجعة مما أدى الى تخفيف حدة التوتر الدولي . ولذلك وجب علينا انتهاز هذه الفرصة لضمان تسوية مشكله ناميبيا الى الابد . يتطلع شعب ناميبيا دائما الى الأمم المتحدة للحصول على الدعم المعنوي والعملي حتى يتسنى له أن ينعم بالحرية والاستقلال اللذين ننعم بهما جميعنا هنا ونقدرهما . لقد عانى شعب ناميبيا بما فيه الكفاية ، كما أن المسؤولية الاخلاقية عن تحقيق الحرية والاستقلال اللذين يتطلع اليهما شعب ناميبيا تقع على عاتق المجتمع الدولي وبصفة خاصة الأمم المتحدة .

لقد حان الوقت لأن تحتل ناميبيا مكانها السليم في أسرة الأمم . ويتطلع وفد بلدي إلى الترحيب بناميبيا كعضو في الأمم المتحدة في المستقبل القريب .

السيد صميده (العراق) : رغم جو التفاؤل الذي يحاول المجتمع الدولي أن يؤكد ويستثمره بشكل إيجابي لحل المشاكل التي يعاني منها هذا العالم ، فإن مما يشير الأسى والغضب أن يستمر الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قِبَل نظام جنوب افريقيا العنصري ، ويستمر اغتصاب حقوق الشعب النامبي غير القابلة للتصرف ، ومنعه من ممارسة حرياته الأساسية ، كما يستمر نهب ثروات ذلك الإقليم أمام مسمع العالم وبصره .

إن مرور أكثر من عشرين عاما على إلغاء انتداب بريتوريا على ناميبيا يضع أمام المجتمع الدولي معضلة تاريخية ، ليس لأنها مجرد مشكلة طال عليها الزمن دون حل ، وإنما لكونها تجسّد أسوأ صورة في تاريخ البشرية للعلاقات الدولية ، حين تتجرد من أي شعور بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية والمعنوية .

إن أمام المجتمع الدولي مشكلة واضحة الأبعاد ليس فيها لبس ولا غموض ولا خلافات حول تشخيص طبيعتها ، وليس شمة تناقض بشأن تعارض الاحتلال مع القانون الدولي والعرف الانساني ، ولا يوجد جدول حول نتائجها ، فالمجتمع الدولي بكل عناصره ، كدول أعضاء في الأمم المتحدة ، تتفق على إدانة احتلال بريتوريا لناميبيا ، وتتفق على أن لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الحق في إدارة الاقليم كمرحلة أولى باتجاه نيله الاستقلال الناجز ، كما تتفق جميع الدول على أن نظام بريتوريا ، نظام عنصري يمارس أبشع أنواع القهر والإرهاب ضد أبناء الشعب النامبي ؛ كما يتفق الجميع على ضرورة توقف استغلال ونهب موارد ناميبيا وثرواتها الطبيعية . ولقد عمل نظام جنوب افريقيا على تحويل أراضي ناميبيا إلى قاعدة عسكرية للعدوان والتوسع على حساب شعوب افريقيا ، وبشكل يهدد الأمن والسلام الدوليين .

وفي هذا الصدد ، يمكن أن نشير إلى رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري لعام ١٩٦٦ على سبيل المثال ، إذ نص على أن وجود نظام جنوب افريقيا في ناميبيا يعدّ احتلالا غير شرعي ، وأن أي تعاون مع ذلك النظام يشكل تجاوزا صريحا للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وهذا ما يعزز رأينا بأن تشخيص طبيعة المشكلة

ونواتجها على المستوى القانوني ومستوى الشرعية الدولية لا خلاف عليه بين الدول .  
ومن جانب آخر ، فإن قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، إضافة إلى التشريعات  
الوطنية في العديد من دول العالم ، تشير إلى التوافق في الرأي حول كيفية معالجة  
هذه المشكلة والتصدي لها .

إن الجريمة التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا منذ أكثر من عشرين عاما تشكّل  
وصمة تلوّث الضمير الإنساني ، وإهانة لقيم الحضارة البشرية .

إذن لماذا تظل هذه الوصمة عالقة على واجهة التاريخ الحضاري الانساني ؟ وإذا  
كانت جميع القوى ، والقيم ، ومتفعة بهذا الشكل ، فما الذي يحول دون إزالة تلك  
البقعة السوداء من على جبين العالم المعاصر ؟

للإجابة على هذا السؤال ، فإننا نواجه حثيات وعوامل عديدة ، لا تتعلق  
بالتقييم والاسس القانونية والشرعية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة  
وقراراتها ، وإنما تتعلق تلك العوامل بالقصور الفاضح في التطبيق العملي ، الذي  
يأتي نتيجة للسياسات المستندة إلى المصالح الضيقة والمؤقتة التي تمارسها بعض  
الدول والشركات عبر الوطنية .

إن ما يحدث على صعيد الواقع يتناقض تماما مع القرارات والقوانين  
والتشريعات . وإذا تفحصنا بدقة أكثر ما يجري من انتهاكات لقرارات الأمم المتحدة ،  
فإننا سنجد الكثير من الحالات البارزة والمعروفة ، والتي تناولتها العديد من  
التقارير الدولية الخاصة بهذا الشأن .

نحن نعرف سيدي الرئيس أن القرار الدولي ينص على أن تحقيق الاستقلال الفوري  
لناميبيا يتطلب فرض العقوبات الشاملة على النظام العنصري ، وذلك من خلال المقاطعة  
الاقتصادية والعسكرية الفورية .

ويرى وفد بلادي أن تنفيذ المقاطعة يحتاج إلى دراسة جانبيين : الأول هو  
الامكانات المتوفرة لنظام بريتوريا ، أي قدرته الذاتية على المقاومة ، والثاني  
يتعلق بالشفرات في المقاطعة ، والتي تتجسد في تعاون بعض الدول والشركات مع نظام  
جنوب افريقيا .

وتشير الوقائع والحالات إلى أن عدم مراعاة هذين الشرطين قد كان من بين العوامل الرئيسية لإطالة أمد الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . إن العراق مقتنع تماما بأن أخطر صور التعاون التي تركت أكبر الأثر في إطالة أمد الاحتلال هو التعاون الاستراتيجي ما بين النظام العنصري الصهيوني في تل أبيب ونظام جنوب افريقيا العنصري . فالتعاون بينهما يتسع في شبكة متعددة الجوانب والاتجاهات ، ويشمل مختلف أنواع المصالح والحقول ، بما فيها التعاون العسكري النووي .

وإذا كان دعم بعض الدول لنظام بريتوريا يستند إلى الأسلوب الانتقائي فسي الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الانسان ، فإن حالة التعاون بين نظامي تل أبيب وبريتوريا تنطلق أساساً من الأرضية المشتركة التي يستند إليها النظامان ، ألا وهي الطبيعة العنصرية لهما . فهما يقومان على أساس اغتصاب حقوق الشعبين الفلسطيني والناميبي ، وممارسة أبشع أنواع التمييز والفصل العنصريين ، ولا شك في أن ما تمارسه قوات الاحتلال الصهيوني في الأراضي العربية لقمع انتفاضة الشعب الفلسطيني يشابه تماما ما تقوم به قوات جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا وانتفاضته من أجل التحرير وحق تقرير المصير ، ويشابه سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا . إن الأنظمة العنصرية تتشابه في طبيعتها ، وممارساتها ، وسياساتها التي تقوم على التوسع والعدوان على حساب الشعوب الأخرى ، وهذه حقيقة تؤكدتها الشواهد التاريخية ، ونتائج الدراسات في علم الاجتماع والتاريخ والسياسة ، ولا شك أن أبرز مثال على ذلك هو ما يجسده نظاما تل أبيب وبريتوريا في التطابق الأيديولوجي في إدامة الحركة العنصرية في شمال شرق القارة الافريقية وجنوبها الغربي من خلال الاستعمار الاستيطاني ، الذي يعتمد مبدأ اغتصاب أراضي الغير ، وإخضاع شعوبها بالقوة العسكرية ، وشن الهجمات المسلحة والغارات الجوية على الدول المجاورة ، فضلا عن الاستمرار في سياسة إشارة المشاكل وإذكاء النزاعات الإقليمية والطائفية وزعزعة الأمن والاستقرار ، ليتسنى للنظامين العنصريين اللذين ارتبطا مصيريا فرض هيمنتها على المنطقتين الافريقية والعربية .

والحالة الثانية التي تعيق تطبيق المقاطعة الشاملة ، تأتي في إطار التعاون الذي يتم ما بين بعض الدول وبين نظام بريتوريا . إننا إذ نشير إلى ذلك فإننا نوكد موقف العراق المستمر في رفض ما يسمى بسياسة التعامل البتء ، والتي تعني في الأساس مهادنة نظام جنوب افريقيا ، بما يؤدي في النتيجة إلى زعزعة نظام المقاطعة الدولي ، وبالتالي إمداد النظام العنصري بأسباب القوة والاستمرار في احتلاله لناميبيا ، وتشجيعه على تجاهل قرارات الأمم المتحدة . لذلك ، فإن الحظر على نظام بريتوريا يتطلب رقابة صارمة على الثغرات التي يمكن لنظام بريتوريا عبرها إبطال مفعول الحظر .

ولا شك في أن أسوأ تعبير عن سياسة التعامل البتء هو تكرار استخدام بعض الدول لحق النقض في مجلس الأمن لمنع فرض عقوبات جزائية ضد نظام جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

إن هذا الموقف كان أيضا السبب وراء عدم تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والذي مرّ على صدوره أكثر من ثلاث عشرة سنة حتى الآن .

إننا ، في هذا الصدد ، نحث جميع الدول والحكومات على الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة لنظام جنوب افريقيا ، إذ من شأن أي نوع من المساعدة أن يشجعها على إطالة أمد احتلالها لناميبيا ، ونحث كل الدول على إنهاء جميع علاقاتها مع ذلك النظام على الفور تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٠) .

إن التطورات التي شهدتها مراحل قضية ناميبيا قد أظهرت لنا مدى ما يمكن أن يلحق بأي شعب من ضرر بالغ في حقوقه وشرواته ومستقبله إذا ما تشابكت الممالح الضيقة للتكتلات الدولية بطريقة تجعل من قضية ذلك الشعب رهينة داخل عملية الصراع ما بين الشرق والغرب . والعراق ، استمرارا في موقفه المساند لحقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف ، قد رفض عملية ربط قضية ناميبيا بالعلاقات الشرقية - الغربية ، فهي قضية منفصلة تماما ، اتخذ المجتمع الدولي بشأنها قرارات واضحة . وفي الاتجاه نفسه ، فإن ربط استقلال ناميبيا بمسائل أخرى ، إنما هو ذريعة غير منطقية رفضها المجتمع الدولي في قراراته . إن قضية ناميبيا مسألة منفصلة عن غيرها .

ومع تأكيد العراق على أن قضية استقلال ناميبيا مسألة يجب ألا يتم تأخيرها لمدة أطول ، فإنه يرحب بأية جهود دولية وبأية اتفاقيات تساعد على تسهيل التوصل إلى تحقيق هذا الهدف النبيل . ومن هذا الفهم ، فإن استثمار التوافق الجديد في المناخ الدولي لصالح إنجاز استقلال ناميبيا يشكل التزاما إضافيا جديدا على القوى الكبرى وعلى الأطراف ذات العلاقة بالأوضاع المتفجرة في الجنوب الأفريقي بأن تتحرك بإخلاص لإزالة العراقيل والعقبات التي تعترض سبيل الاستقلال الناجز لناميبيا وشعبها المكافح بقيادة منظمة سوابو . ويبقى رأينا ثابتا بأن الطريقة المثلى لتحقيق ذلك هو إجبار النظام العنصري في جنوب افريقيا على قبول التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وانطلاقا من مبادئ سياستنا الثابتة ، فإن العراق ، مباشرة ، ومن خلال الجامعة العربية ، والجهد العربي - الأفريقي المشترك ، يولي موضوع التعاون والتضامن العربي الأفريقي أقصى درجات الاهتمام والأولوية ، ولولا الحرب العدوانية التي فرضت على العراق لمدة ثماني سنوات ، لاستطعنا أن نضاعف من دعمنا المادي والمعنوي لشعب ناميبيا ، ودول المواجهة . لذلك فنحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة تقديم الدعم المادي والمعنوي للكفاح الذي يخوضه الشعب النامبي بقيادة منظمة سوابو ، وإلى تقديم المزيد من الدعم إلى دول المواجهة ، التي تتعرض لضغوط سياسية واقتصادية هائلة وتواجه باستمرار عدوان النظام العنصري في جنوب افريقيا لزعزعة استقرارها وتفكيك وحدتها الوطنية ، وذلك بسبب مواقفها المبدئية ودعمها المشروع لنضال شعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا .

ويشمن العراق عاليا الجهود الدؤوبة التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وما يقوم به من نشاطات فعالة ومتابعات مستمرة تعزز نضال الشعب النامبي وترسخ الثقة بجهود الأمم المتحدة ومنظماتها العديدة .

إن العراق ، إذ يؤكد موقفه الثابت في دعم شعب ناميبيا في نضاله من أجل انتزاع حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق وحدة أراضيه الوطنية كاملة مع الجزر

التابعة لإقليم ناميبيا ، يدين بشدة كل السياسات العنصرية والعدوانية التي تعيق الحرية والتقدم للشعوب ، ويدين أي غمط لحقوق الانسان وحرياته الأساسية . وسوف يبذل العراق كل ما بوسعه ، وفي مختلف المحافل الدولية والاقليمية ، لتعزيز التعاون العربي - الافريقي ، وإبداء كل ما من شأنه أن يعجل بتحرير ناميبيا واستقلالها ، وأن يزيل وصمة العار السوداء من وجه العالم الذي يستعد الآن لمواجهة بوابات القرن الحادي والعشرين .

السيد دياكيتي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تنظر الجمعية

العامة ، ثانية ، مسألة ناميبيا بسبب استمرار احتلال نظام جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم . فبعد ٢٢ عاما من إنهاء إنتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، لاتزال الحالة في الإقليم ، وهي مثال واضح على حالة من حالات تصفية الاستعمار التي لم تنجز ، مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي . قبل ٢١ عاما ، حينما أنشئ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي ناطت به الجمعية العامة مسؤولية إدارة الاقليم إلى أن ينال استقلاله ، كان لدى المجتمع الدولي من الأسباب ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن إنهاء استعمار ناميبيا بات وشيكا . إلا أن ذلك الاعتقاد لم يأخذ في الحسبان عناد نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا الذي احتفظ ، على الرغم من مختلف قرارات الجمعية العامة وفتوى محكمة العدل الدولية ، بوجوده في ناميبيا وواصل حرمان الشعب النامبي من أرضه وموارده بالتعاون مع مصالح أجنبية ، انتهاكا للإعلان رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

لقد عقد النظام العنصري في جنوب افريقيا العزم على مواصلة سياسة الاحتلال والهيمنة الاستعمارية ، ومدّ قمعه الوحشي ونظام الفصل العنصري الذي يمارسه إلى ناميبيا . فهناك سياسة البانتوستانات ، وسياسات الفصل العنصري التي تشمل المدارس والمستشفيات وجميع جوانب الحياة اليومية . وقد أدى الاستغلال الاقتصادي وحالة الحرب الدائمة والقمع الاعمى الناجمة عن الاحتلال إلى فرار العديد من الناميبيين من وطنهم والبحث عن الملاذ في البلدان المجاورة ، لاسيما في أنغولا وزامبيا . وتقدر مفوضية

الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين الناميبيين إلى تلك البلدان بحوالي ٨٠ ألف نسمة ، يعيشون في ظروف معيشية قاسية للغاية .  
وخلال الشهور القليلة الماضية ، صُغِّت عمليات القمع في الإقليم . فعمليات القتل العمد والتعذيب المنهجي والخطف والاعتقال العشوائي على يد كتائب الموت التابعة لجنوب افريقيا واختفاء المدنيين أصبحت جميعها أمورا مألوفة للغاية .  
وعلى الصعيد السياسي ، حاولت جنوب افريقيا فرض تسوية داخلية بتنصيب إدارة عميلة . وقد رفض المجتمع الدولي بحق ووضوح نهج بريتوريا هذا ، الذي كان يستهدف أساسا ضم أراضي ناميبيا الدولية وإطالة عمر الفصل العنصري والاعتداء على البلدان المجاورة . وهنا ، أؤكد أنه ما من حل لمسألة ناميبيا سيكتب له البقاء إلا إذا شاركت فيه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

ولا نستطيع أن نبالغ في تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي عن ناميبيا . ولم يعد يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح لجنوب افريقيا بالاستمرار في سياستها . وقد آن الاوان ليتمتع الشعب الناميبى بحقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من قرارات الامم المتحدة . وبعد أن انقضت عشرة أعوام على اعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ لم يعد من الممكن السماح لجنوب افريقيا أن تواصل تحديها للمجتمع الدولي . وهل بنا حاجة لأن نذكر أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) اعتمد في ذلك الوقت بلا أية تحفظات كانت ؟ لقد كان ذلك القرار ، ومازال ، الاساس الوحيد لتسوية مسألة ناميبيا . ويجب أن يكون تنفيذه هدف أية جهود تبذل للعشور على حل لمشكلة ناميبيا . ونحن نسمع في كافة أرجاء العالم أصواتا ترتفع مستنكرة عناد نظام بريتوريا . ونسمع أصواتا تدعو المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير قوية حتى ينتصر الحق في آخر الامر على القوة في ناميبيا .

وقد كان مجلس الامن حكيما عندما اعتمد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي يأذن فيه للأمين العام للأمم المتحدة أن ينظم وقفا لإطلاق النار بين جنوب افريقيا وبين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) حتى يمكن اتخاذ التدابير الادارية وغيرها من التدابير العملية لتمكين فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية من البدء في أعماله . وقد ذكر الأمين العام في تقريره الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة أنه :

"قد تحسنت احتمالات استقلال ناميبيا . وقد كان النشاط الدبلوماسي القريب اسهاما كبيرا في عملية السلم في الجنوب الافريقي لابد أن ييسر الوصول الى تسوية في ناميبيا بدون مزيد من التأخير . وقد كان ا تشريين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تاريخا موسى به لبدء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . " (A/43/1 ، ص ٣)

ونحن الآن في يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وهكذا فإن بارقة الامل التي بدت في تقرير الامين العام - وأود هنا أن أشيد به لجهوده الدائبة من أجل السلم - لم تتحقق . لكنه ليس لاحد أن يستغرب الموقف الذي يتخذه نظام بريتوريا ، فذلك النظام لم يكن راغبا حقا في أي وقت في الانصياع لإرادة المجتمع الدولي الذي يدعو الى ممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير والاستقلال . ومع ذلك ، ينبغي لجنوب افريقيا أن تتعلم دروس التاريخ بشأن نضال الشعوب المستعمرة لان الواقع أنه ليس هناك شعب واحد بقى في قيود الاستعباد الى ما لا نهاية .

ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ دون مزيد من الابطاء التدابير اللازمة بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق اذا واصل نظام بريتوريا العنصري تحديده ورفضه التعاون مع الامين العام ومجلس الامن . وسيجب اتخاذ هذه التدابير شعوب الجنوب الافريقي حدوث مواجهة لا يعرف أحد ما يمكن أن يترتب عليها من نتائج .

تؤيد مالي حكومة وشعبا النضال الباسل الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ، ممثله الوحيد والحقيقي . ومازال اعتقادنا أنه لن يوجد حل لمشكلة ناميبيا إلا إذا توافرت الارادة السياسية الحقيقية لتحقيق ذلك ، ولا بد أن يشمل الحل وقف اطلاق النار وسحب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا على الفور ودون قيد أو شرط ، وممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والامتقلال بدون أية قيود وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

تتابع افريقيا عموما ، ومالي خصوصا ، باهتمام كبير الأنشطة الجارية حاليا في الجنوب الافريقي آملة أن تؤدي الى نتائج ملمومة . وأود هنا أن أذكر بالبيان الذي أدلى به رئيس دولة مالي ، وهو الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية عندما تحدث هنا في ٤ تشرين الاول/اكتوبر فقال :

"وتؤيد منظمة الوحدة الافريقية كل المساعي المخلصة الرامية الى تمكين الشعب الناميبي من استعادة استقلاله وإحلال السلم والامن في الجنوب الافريقي" . (A/43/PV.16 ، ص ٧)

ويعتقد وفدنا أن الوقت ، بغض تصميم شعب ناميبيا ، لن يطول ، قبل أن تخرج ناميبيا من ليل الاستعمار الطويل وتقدم اسهامها الكبير الى حضارة العالم .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : لقد ظلت مشكلة ناميبيا مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لسنوات طويلة . وقد انقضى الآن أكثر من عشرين عاما منذ أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ووضعت الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ومضت عشر سنوات دون أن ينفذ القرار الشهير لمجلس الامن ، القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي حدد وسائل وأساليب انتقال ناميبيا الى الاستقلال . ويؤيد المجتمع الدولي بأسره ، بعقله وبمشاعره ، قضية شعب ناميبيا العادلة . هذا الشعب الذي يناضل ضد القهر الاستعماري ، من أجل الحرية والاستقلال .

ولاشك في أن شعب ناميبيا قد كسب الحق في تقرير المصير والاستقلال بعد سنوات طويلة من المعاناة من النير الاستعماري ومن النضال الباسل من أجل الاستقلال .

ومع ذلك ، مازال نظام بريتوريا الذي يحتل ناميبيا احتلالا غير مشروع يتمسك بالنظام العنصري والاستعماري عن طريق قوة السلاح والقمع واسع النطاق . وفوق ذلك ، تستخدم أراضي ناميبيا كنقطة انطلاق تمارس منها جنوب افريقيا أعمال العدوان والانشطة الهدامة ضد انغولا وغيرها من البلدان الافريقية التي تحررت . وهذه السياسات التي تتبعها جنوب افريقيا تؤدي الى توتر خطر في المنطقة وتشكل تهديدا دائما للسلم والامن .

والأمم المتحدة تتحمل مسؤولية مباشرة عن مصير ناميبيا السياسي وإزالة الاستعمار منها . والاساس المعترف به دوليا لتسوية مسألة ناميبيا موضح في قرار مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي غيرها من قرارات الأمم المتحدة . أما المحاولات الرامية الى تسوية مسألة ناميبيا مع تخطي الأمم المتحدة عن طريق ما يسمى بالتسوية الداخلية واقامة حكومة عميلة في ناميبيا ، فقد أثبتت أنها تهدف الى

تحويل المسألة عن درب التسوية العادلة لتمتد بطريق مسدود . وقد تأكد ذلك مرة  
أخرى في البيان المتفق عليه الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر من العام  
الحالي ، والذي دعا فيه جنوب افريقيا الى الامتثال لقرارات ومقررات مجلس الأمن  
والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذها تنفيذا دقيقا ودون إبطاء .

ومن المعروف أن جذور الصراع في الجنوب الافريقي تكمن في سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وفي أعمالها الرامية الى زعزعة استقرار البلدان المجاورة ، وفي استمرار احتلالها لناميبيا . والسبيل الوحيد لإزالة هذه البؤرة من بؤر التوتر هو التوصل الى تسوية سياسية تراعي مصالح كل أطراف الصراع .

لقد كان من نتيجة التفكير السياسي الجديد الآخذ في الانتشار في كل أنحاء العالم والمبادرات والجهود المتضافرة للدول المشتركة في التفاعل الدولي أن بزغت اتجاهات ايجابية لا تنفك تزداد رسوخا في العلاقات الدولية . وهذه السنة جديرة بالملاحظة بوجه خاص لأنه قد جرى فيها البدء في عملية تسوية الصراعات الاقليمية وحالات الصراع ، بفضل جهود المجتمع الدولي والدور النشط الذي اضطلعت به الأمم المتحدة . وأدى ايجاد الحلول للصراعات وإزالة بؤر التوتر الى اطلاق سلسلة من ردود الافعال أفضت تحسنا عاما على حالة العالم ، وقد امتد هذا التحسن الى ميدان تسوية الحالة في جنوب غربي افريقيا .

والمحادثات بين كوبا وأنغولا وجنوب افريقيا ، بوساطة الولايات المتحدة ، بشأن كفالة أمن أنغولا وتحقيق استقلال ناميبيا تندرج في إطار ذلك الاتجاه العام لتسوية الصراعات الاقليمية عن طريق الوسائل السلمية والسياسية ، استنادا الى احترام الخيار الاجتماعي والسياسي للشعوب وتكافؤها في الحقوق والبحث عن حلول توفيقية تحظى بقبول متبادل .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي جهود أنغولا وكوبا الرامية الى تحقيق تلك الغاية ، كما أكد على ذلك ميخائيل سرخيفيتش غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الاجتماع الذي عقده مؤخرا في موسكو مع السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس ، رئيس حزب العمل المنبثق عن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، ورئيس جمهورية أنغولا . ومن شأن الاختتام الناجح للمفاوضات الرباعية

أن يُهيئ حقا شروطا مسبقة طيبة لضمان أمن أنغولا وأن يشكل في الوقت نفسه بداية تنفيذ خطة استقلال ناميبيا التي أقرها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن اذ نرحب بالتقدم المحرز في محادثات جنيف ، يحدونا الامل في التوصل الى تسوية مبكرة للحالة في جنوب غربي افريقيا .

لقد أيد الاتحاد السوفياتي دوما تمكين الشعب الناميبيني في أقرب وقت ممكن من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين على أساس موحد وحدة أراضيه وسلامتها ، بما في ذلك خليج والنيس والجزر الواقعة مقابل الساحل ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا وادارتها غير المشروط والكامل من ناميبيا ، وإجراء انتخابات عامة في ذلك البلد تحت اشراف الأمم المتحدة ومراقبتها . ويعرب الاتحاد السوفياتي عن تضامنه مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي انتزعت بنضالها المتفاني من أجل تحقيق استقلال ناميبيا وديمقراطيتها ووحدتها الاعتراف بأنها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

إن الاتحاد السوفياتي يعلق أهمية كبرى على تدويل الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سياسية للحالة في جنوب غربي افريقيا ، ويؤيد اطلاق الأمم المتحدة والاممين العام ، وفي المقام الاول مجلس الأمن ، بدور أكثر نشاطا في كفالة الاستقلال المبكر لناميبيا . والاتحاد السوفياتي مستعد لأن يشترك مع مائر أعضاء مجلس الأمن في ضمان مثل هذه التسوية .

لقد أكد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، لدى تحديد أهداف سياسته الخارجية ، على أن الشروط اللازمة لتحسين الحالة الدولية ينبغي أن تتضمن الاحترام غير المشروط في الممارسات الدولية لحق كل أمة في أن تختار لنفسها ، من منطلق سيادتها ، طريقة تنميتها وشكلها ، وكذلك التسوية السياسية العادلة للأزمات الدولية والصراعات الاقليمية ، والقضاء الكامل على أعمال الابادة والفصل العنصري وكل أشكال الاستبعاد العرقي أو القومي والتمييز بين الشعوب على هذا الاساس .

لقد أيدنا دوماً ومنظلاً نؤيد ، إدانة منا لسياسة الفصل العنصري اللإنسانية ووعياً منا بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعّالة لوضع حد لها ، مطلب البلدان الأفريقية وغيرها باتخاذ تدابير كفيلة بالتأثير على النظام العنصري في الجنوب الأفريقي .

لقد كان يجب منذ أمد بعيد اتخاذ تدابير فعّالة لإزالة بؤرة التوتر في الجنوب الأفريقي . ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن تطلع شعب ناميبيا الى الحرية والاستقلال تطلع يستحيل قمعه ، ومن ثم فإن التوصل الى تسوية مبكرة للحالة الصراعية في منطقة الجنوب الأفريقي ، بما في ذلك إنهاء استعمار ناميبيا ، يتفق تماماً مع مصالح تعزيز السلم والاستقرار في القارة الأفريقية وفي العالم بأسره .

السيد عزمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قضية

ناميبيا معروضة على الجمعية العامة منذ ١٩٤٦ . لكن نظام جنوب افريقيا قد عرقل المرة تلو الأخرى كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل تسهيل استقلال ناميبيا . وتوضح السجلات أن جنوب افريقيا قد رفضت في ١٩٤٦ الاستجابة لطلب الجمعية العامة وضع ناميبيا تحت نظام الوصاية الدولي الذي أنشئ بموجب الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة . وعمدت جنوب افريقيا الى حكم ناميبيا كما لو كانت اقليماً تابعاً لها ، وأعقبت ذلك بإنشاء نظام عميل لها في ناميبيا . ومنذ ١٩٦٦ احتلت جنوب افريقيا ناميبيا على نحو غير مشروع تحدياً لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ . بعبارة أخرى ، إن ما نراه في ناميبيا اليوم ليس حدثاً عارضاً من أحداث التاريخ بل هو مخطط مقصود من جانب جنوب افريقيا .

وقد وسّع نظام جنوب افريقيا من نطاق نظام الفصل العنصري اللإنساني ليشمل ناميبيا أيضاً . وانتهج سياسة القمع الوحشي ضد كل أشكال المعارضة التي يقوم بها شعب ناميبيا في نضاله في سبيل حقه في ممارسة تقرير المصير والاستقلال الوطني .

ويحتفظ نظام بريتوريا العنصري ، من أجل إدامة احتلاله غير المشروع فسي مواجهة نضال أبناء ناميبيا الباسل في سبيل التحرر الوطني في ظل قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثلهم الشرعي والوحيد ، بقوات عسكرية ضخمة قوامها ١٠٠ ٠٠٠ جندي و ١٠ ٠٠٠ شرطي في ناميبيا . وبذلك وصلت النسبة بين عدد قوات الاحتلال العسكري وعدد السكان في ناميبيا ، حيث لا يزيد عدد السكان عن مليون وخمسة ألف نسمة ، الى أعلى قيمة لها في العالم . كما وسّعت جنوب افريقيا قواعدها العسكرية وعززتها . واستهدفت سياسة التجنيد الالزامي التي اتبعتها النظام في ناميبيا ، انتهاكا لقرار الجمعية العامة ١٤/٤٢ ، إيهام المجتمع الدولي بأن الناميبيين يتقاتلون فيما بينهم ، في حين أنهم مُستغلون في الحقيقة من جانب النظام .

يقوم النظام الحالي في بريتوريا أيضا والمصالح الأجنبية باستغلال الموارد الطبيعية الغزيرة لناميبيا ، منتهكة انتهاكا تاما للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والمرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . ويواصل نظام الفصل العنصري في ناميبيا زيادة تسهيل القيام بهذا الأمر الذي أسفرت عنه عمالة رخيصة ومستغلة تساعد على جني أرباح طائلة . وقد أوضح مجلس ناميبيا في تقريره A/AC.131/286 ، أن نسبة تتراوح بين ١٦ و ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لناميبيا تحول الى الخارج . ولقد وضعت هياكل الحياة الاقتصادية الكاملة لناميبيا بما فيها قطاعها المصرفي والمالي ، بحيث تكون معتمدة اعتمادا كلياً على الاقتصادات الأجنبية . ومما يؤسف له غاية الأسف أنه يمكن إدامة الاستغلال الاقتصادي غير العادل لناميبيا في هذا العصر الحديث ، الذي تتطلع فيه كل دولة الى العدالة الاقتصادية .

إن معدل التقدم المحرز صوب استقلال ناميبيا كان بطيئاً حقا ، بالرغم من أن اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار تعيد التأكيد كل عام على حق الشعب الناميبى غير القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير . ويسر ماليزيا أن تعلم بالتطور الأخير في محادثات جنيف ، الذي يبدو أنه طفرة في المفاوضات . ونحن نرحب بتزامن التوصل الى الاتفاق المؤقت في جنيف مع مداوات الجمعية العامة بشأن موضوع ناميبيا . ونحث الحكومات المعنية على قبول هذا الاتفاق المؤقت وأن تمضي قدماً باجتماعها المخطط له في برازافيل ، حتى يمكن بتنفيذ ذلك الاتفاق وضع حد لمعاناة شعب ناميبيا . ونود بصفة خاصة أن نحث نظام جنوب افريقيا ألا يتراجع عن هذا الاتفاق ، وألا يضيع مرة أخرى فرص التسوية السلمية للمسألة الناميبية . وفي الترحيب بهذه الطفرة يتعين على المجتمع الدولي أن يكون واعياً بالسجل الماضي لذلك النظام في وفائه بالتزاماته ، بالإضافة الى ضرورة مواصلة الضغط عليه .

إن جهود الأمين العام الدؤوبة الرامية الى تيسير تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ينبغي أن تحظى بإشادة المجتمع الدولي . وماليزيا ، في سعيها للإسهام في جهود الأمم

المتحدة الرامية الى التحقيق المبكر لاستقلال ناميبيا ، وافقت على وضع قواتها تحت تصرف فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، بمجرد ضمان الاتفاق . ونحن نعرض أيضا تقديم المساعدة التقنية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في إطار إسهامنا في صندوق افريقيا .

وتود ماليزيا أيضا أن تؤكد من جديد تأييدها المطلق لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٢٤٨ (دإ - ٥) لعام ١٩٦٧ ، في اضطلاعه بدوره بصفته السلطة القانونية القائمة بالإدارة لناميبيا . يطلع هذا المجلس ، تحت القيادة القديرة لرئيسه السفير بيتر زوزي ، بدور هام في تعبئة التأييد الدولي لاستقلال ناميبيا وفي إعداد شعب ناميبيا للاستقلال .

إن ماليزيا على ثقة بأن الشعب النامبي سيحقق هدفه المقدس في الاستقلال الوطني عن طريق نضاله الشاق وبمساعدة المجتمع الدولي ، وهي تتطلع الى الترحيب بناميبيا المستقلة في مجموعة الامم ذات السيادة في المستقبل القريب للغاية .

السيد روشان راوان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعرض

على الجمعية العامة مرة أخرى مسألة ناميبيا ، مسألة حرية واستقلال أمة باسلة حرمت من حقوقها الطبيعية . ويحدونا الأمل سنة بعد أخرى وعلى مر سنوات ، على غرار الناميبيين أنفسهم ، في إزالة الحاجة في الدورة التالية للجمعية العامة الى تناول هذه المسألة . ومع ذلك ، في مواجهة تشدد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحديه الكامل لحكم الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ، تعيّن علينا أن نأتي المرة تلو الأخرى الى الجمعية العامة للانخراط في مناقشة أخرى لمسألة ناميبيا . وللأسف ، هذه هي الحال ليس فقط لسنوات طويلة ، بل حقيقة طيلة عقود ، بدأت مع نشأة الامم المتحدة ذاتها . وفي الوقت ذاته ، ظل شعب ناميبيا الباسل يعاني تحت نير الاستعمار وسياسات الفصل العنصري التي ينتهجها نظام بريتوريا .

إلا أننا ، في هذه السنة ، نناقش مسألة ناميبيا في ظروف ينبعث فيها بصيص من الأمل في أن المناقشة الخاصة بناميبيا هذه المرة ستكون حقا هي الأخيرة . والتقدم

المحرز في المفاوضات بين الاطراف المعنية في جنيف بالامس يببرر وجود قدر معين من الامل . ونحن نشني ، في هذا الصدد ، على الموقف البئء الذي اتخذته أنغولا وكوبا صوب التوصل الى اتفاق مبدئي على تسوية الحالة في جنوب غربي افريقيا . ومع ذلك ، يجب أن يبقى المجتمع الدولي متيقظا ، لأن نظام بريتوريا ، للأسف ، له سجل طويل في إيجاد الذرائع لتحدي إرادة الأمة الناميبية وحكم المجتمع الدولي .

ويحدو وفد بلادي وطيد الامل في أن يتضح خطأ التشاؤم هذه المرة ، وفي أن يرى شعب ناميبيا عاجلا وليس آجلا فجر الاستقلال والحرية وهو يبرزغ على أرض أسلافه ، الاستقلال والحرية اللذان يستحقهما استحقاقا تاما بفضل كفاحه الباسل والشاق والطويل .

إن تاريخ معاناة الشعب الناميبى طويل فعلا . فطيلة أكثر من قرن ونصف القرن ، يعيش الشعب الناميبى ويعانى ويناضل جيلا بعد جيل تحت نير الاستعمار وطوال أكثر من ٢٠ عاما الآن يشن ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، نضالا مسلحا باسلا لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف . وقد انقضى عقـدان كاملان منذ أن أنهت الأمم المتحدة احتلال ناميبيا غير المشروع من قبل نظام بريتوريا العنصري وتحملت قانونا المسؤولية عن إعداد الأمة لإقامة الدولة . كما أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، مازال حبرا على ورق على الرغم من قبول سوابو له . وفي الوقت ذاته ، يتعرض الشعب الناميبى لوحشية مزدوجة تقوم على الاستعمار القمعي والاستفلاي والإنسانية المتأصلة في سياسة الفصل العنصري .

يقوم نظام الفصل العنصري الذي تنتهجه جنوب افريقيا - حتى في الأشهر الأخيرة التي تجرى فيها المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا - بزيادة تدابير القمعية الاستعمارية المختلفة ليوصل في الوطاء بالاقدام على حقوق الشعب الناميبى وحياته . وإذ يعزز نظام بريتوريا آليته القمعية الضخمة الموجودة بالفعل في البلد ، فإنه يقوم بإغراق ناميبيا بالمزيد من قوات الاحتلال والمعدات الحربية كما يطلق العنان لجماعات القتل والشرطة كي تقترب أعمال القمع والإرهاب ضد المدنيين الأبرياء . إذ تقوم تلك القوات بإطلاق الرصاص على نحو عشوائي على أفراد الشعب ونهب ممتلكاتهم .

ولاتزال عمليات إلقاء أبناء وبنات ناميبيا البواسل في السجون واحتجازهم دون محاكمة وتعذيبهم مستمرة ، بل أنها تزداد زيادة كبيرة .

غير أن هناك بصيما من الأمل كما قلت آنفا . ولكن لكي يتحقق هذا الأمل فإنه يتعين على الجمعية العامة أن ترسل أقوى إشارة ممكنة عن ضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتوفر خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا التي أقرت في ذلك القرار طريقة عادلة ومنظمة وعملية لتحقيق الاستقلال التام والحرية الكاملة لشعب ناميبيا البطل . ولا بد من إزالة جيش الاحتلال التابع لنظام بريتوريا من إقليم ناميبيا ، وحل التنظيمات شبه العسكرية مثل فرق القتل الخاصة ، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع أية محاولات ترمي الى إعاقة انتقال الشعب الناميبى الى مرحلة الاستقلال وبناء الدولة . ويؤيد وفد بلدي بقوة السلامة الاقليمية لناميبيا بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين والجزر الأخرى المواجهة للساحل التي تشكل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا . وينبغي ألا يترك مصير هذه المناطق للمفاوضات المقبلة بين ناميبيا وجنوب افريقيا .

وختاما ، أود أن أؤكد مجددا تضامن جمهورية أفغانستان ، حكومة وشعبا ، مع الشعب الناميبى ودعمها الذي لا يحيد للنضال البطولي والمشروع الذي يخوضه ذلك الشعب ولممثلته الشرعي والوحيد ، منظمة سوابو . ونحن ، شأننا شأن الكثيرين من ممثلي الدول المتواجدين في هذه القاعة ، نعرب عن وطيد أملنا في أن نرى فيما بيننا وفد ناميبيا الحرة والمستقلة في الدورة المقبلة للجمعية العامة . وسيمثل ذلك الحدث السعيد تتويجا لعملية إنهاء الاستعمار التي بدأتها الأمم المتحدة منذ عدة عقود عندما اعتمدت إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد تيهانكي (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن النضال

الذي تخوضه هذه المنظمة من أجل حرية ناميبيا يذكره التاريخ باعتباره عملية من أطول العمليات أمدا وأكثرها مشقة وألما لاختبار إرادة الأمم المتحدة وعزمها وتصميمها . والمسألة التي بدأت كقضية من قضايا إنهاء الاستعمار حلها يبدو أمرا

بسيطا يتمثل في إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في عام ١٩٦٦ ثبت أنها لم تكن بمثل هذه البساطة .

فبعد أن حصلت جنوب افريقيا على الانتداب على تلك المستعمرة الالمانية السابقة من عصبة الامم في عام ١٩١٩ ، أخذت نواياها الشريرة تجاه ناميبيا تظهر بوضوح في أواخر الأربعينات . فقد طالبت جنوب افريقيا بضم ناميبيا اليها بعد أن رفضت الدخول في اتفاق وصاية يفضي الى حصول ذلك الاقليم على استقلاله الكامل . وأدت المناقشة الدبلوماسية المطولة التي أعقبت ذلك في الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية الى اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) في عام ١٩٦٦ ، الذي أنهى أخيرا انتداب جنوب افريقيا ، ووضع ناميبيا تحت المسؤولية القانونية المباشرة للأمم المتحدة .

وفي ذلك الوقت ، لم يدرك المجتمع الدولي إدراكا كاملا لمخططات جنوب افريقيا أو مسلكها المشين . لقد تحدثت جنوب افريقيا قرارات الهيئة العالمية ورفضت الخروج من ناميبيا . ولمدة ٢٢ عاما بقيت جنوب افريقيا في الاقليم ولا تزال موجودة فيه . لقد عرف شعب ناميبيا بغيريته حقيقة عدوة . وجاءت نظرتة الشاقبة نتيجة لتجربته المحزنة على يد ذلك النظام العنصري الذي احتل بلده بشكل غير قانوني . وقام الشعب النامبي بواجبه ولتخليص نفسه وتحرير أرضه من قبضة جنوب افريقيا . ونظم نفسه وخاض نضاله العادل من أجل الحرية . وهكذا ولدت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وبالتالي ، أنشئ مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة للشرعية الوحيدة لإدارة الاقليم . ويدخل في صلاحيات الولاية التي أسندت اليه تعزيز رفاهة شعب ناميبيا والنهوض بقضيته وتحقيق تطلعاته المشروعة من أجل تقرير المصير والاستقلال . وفي عام ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أقر خطة مقبولة عالميا لاستقلال ناميبيا .

لقد أكدت الغلبين دائما أن تنفيذ ذلك القرار الذي طال انتظاره يوفر أفضل فرمة واعدة للتسوية السلمية للمسألة الناميبية ، ويحدد ذلك القرار في جملة أمور برنامجا لتحقيق استقلال ناميبيا عن طريق انتخابات حرة تجرى تحت إشراف دولي ، وبذلك ينهي احتلال ناميبيا غير القانوني من جانب جنوب افريقيا . ونظرا لأن جميع المسائل التي كانت معلقة والتي تتصل بتنفيذ خطة الأمم المتحدة قد تم حلها في عام ١٩٨٥ بالتوصل إلى اتفاق على النظام الانتخابي فإننا لا نرى أي سبب وجيه في المزيد من تأخير تنفيذ ذلك القرار .

لقد رُبط استقلال ناميبيا بالصراع الأوسع نطاقا الموجود في منطقة افريقيا الجنوبية الغربية ، ولكننا نرى أن هذا الربط لا مبرر له . إن تطلع الناميبين العادل الذي أحبط طويلا إلى الاستقلال الذي طال حرمان الشعب الناميبى منه ينبغي ألا يرتفع بالمصالح السياسية والأمنية والاقتصادية لجنوب افريقيا والدول المؤيدة لسبريتوريا .

ولوقت طال مداه أدى وجود قوات جنوب افريقيا التي يزيد عددها على ١٠٠ ٠٠٠ جندي إلى تحويل ناميبيا إلى معسكر مسلح ، وأدت الحرب إلى تمزيق الحياة اليومية لشعبها وأجبرت الكثيرين من أفرادها على الهروب إلى الدول المجاورة لاجئين نازحين من وطنهم . ولوقت طال مداه جرى سلب الممتلكات الناميبية . واستمر الاستغلال الانساني الذي تقوم به المصالح الاقتصادية الأجنبية لموارد ناميبيا الطبيعية التي تشمل اليورانيوم والماس والزنك والرصاص والنحاس والمنغنيز ، علاوة على الموارد الزراعية ومصائد الأسماك ، وذلك بكل قوة وبلا قيود أو ضوابط ، حتى بلغت الأرباح التي يمولها المستغلون الأجانب إلى الخارج ما يقدر بنحو ١٦ إلى ٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . ولوقت طال مداه يقوم المستعمر في مرحلة احتضاره بإجبار العمال الناميبين على ترك وطنهم ، بينما يحرمهم نظام الفصل العنصري من حقوقهم الإنسانية الأساسية ويوقعهم في شرك نظام اقتصادي يؤمن للمصالح الأجنبية موردا وافرا من العمالة المستعبدة والرخيصة . ولوقت طال مداه تتولى حكم ناميبيا حكومات محلية تطبق قوانين وإعلانات قمعية تؤمن السيطرة على الاقليم وتحرم شعبه من حق مولده .

ولابد من أن يكفل بسرعة للناميبيين السيطرة على مصيرهم وذلك ببذل الجهود المتضافرة التي ترمي الى تحرير ذلك الاقليم في وقت مبكر . وتتابع الفلبين باهتمام كبير عملية السلم التي تجرى في افريقيا الجنوبية الغربية والتي ينبغي أن تحقق استقلال ناميبيا دون مزيد من الإبطاء . وقد رتب بروتوكول جنيف الذي صدر في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ والذي وافقت عليه أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا الخطوات الضرورية للإعداد لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن شأن ذلك أن يعطينا الأمل في أن الناميبيين قد يجنون أخيرا ثمار نضالهم الذي استمر سنين طويلة .

وقد لاحظنا الخطوات التحضيرية التي اتخذها الأمين العام من أجل أن يجري في الوقت المناسب وزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال (اونتاغ) في ناميبيا . كما شعرنا بالارتياح إزاء النتيجة التي أسفرت عنها زيادة العمل التي قام بها لمنطقة الجنوب الافريقي . والتي أدت في جملة أمور الى استكمال مشروع الاتفاق المنشئ للمركز القانوني لفريق "اونتاغ" ، وكذلك الاتفاق الذي تم بموجبه إرسال فريق تقني تابع للأمم المتحدة مؤخرا إلى ذلك الاقليم ليقوم باستكمال خطط الأمم المتحدة لتلبية المتطلبات الادارية والدعم الامدادي\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميني (سوازيلند) .

ونحن نتطلع الى اليوم الذي سيتخذ فيه مجلس الامن قرارا يتيح تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وارسال فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية الى ناميبيا . لقد أدت التطورات الاخيرة الى وقف الاعمال القتالية في جنوب غربي افريقيا وناميبيا وأنغولا . والإعلان الصادر اليوم بشأن الاتفاق الذي تسنى التوصل اليه أخيرا في المفاوضات الجارية حاليا حول استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا أمر يثلج الصدور . وترحب الغلبين بهذه التطورات الموفقة التي تعزز امكانيات تحقيق تسوية دائمة وسلمية للنزاع في المنطقة ككل والنجاح في تحقيق سلم عالمي .

إلا أنه ، على الرغم من بوادر الأمل هذه ، لا تزال جنوب افريقيا باقية في ناميبيا حتى يومنا هذا . يجب على جنوب افريقيا أن ترحل عن ناميبيا فوراً ، وأن تدرك أن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها وانكارها للحرية وحقوق الإنسان قد شُجبت وأُدينَت على الصعيد العالمي ومن جانب حضارة نشأت إبان محرقة الحرب العالمية الثانية تعترف بأولوية الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الجنس ، واللون ، والعرق وتحترم مبدأ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذه المرحلة الحاسمة التي أصبح استقلال ناميبيا فيها في متناول أيدينا ، يجب على المجتمع الدولي ألا يضيع هذه الفرصة أو يخفف الضغط من أجل التنفيذ السريع للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) قبل نهاية هذا العام . بإقرار العدالة للشعب الناميبى لا يحتمل مزيدا من التأخير ، فهو شعب يستحق ذلك على الفور وعلى نحو كامل .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في

١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ أنهى شعب نيكاراغوا أفظع مرحلة من مراحل تاريخه ، هي التي شهدت ديكتاتورية سوموزا العسكرية . وبعد الاطاحة بذلك الحكم ، أخذ شعبنا بزمام مصيره من جديد . وبالنظر لكوننا مررنا بتجربة خوض نضال التحرر الوطني التاريخي ، فإننا نقدر تقديرا بالغا النضال الذي تخوضه الشعوب الأخرى من أجل الاستقلال وتقرير المصير . ولذلك السبب ، وعلى أساس هذا المبدأ ، ما فتئنا نؤيد أولئك الذين يكافحون من أجل تحرير أنفسهم من الظلم والقمع . وهذا ينطبق على شعب ناميبيا الذي نشاركه نضاله وتطلعاته .

مرة أخرى ، تتناول الجمعية العامة مسألة ناميبيا ، فهي مشكلة دولية ذات أهمية قصوى ظلت طويلا دون حل بسبب تعنت نظام جنوب افريقيا واحتلاله غير الشرعي لناميبيا .

منذ أكثر من ٢٠ عاما ، رفضت الأمم المتحدة طلب جنوب افريقيا ضم الاقليم وأنشأت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٦٧ ، بمقتضى القرار ٢٢٤٨ (د١ - ٥) ، لإدارة الاقليم حتى نيل استقلاله . وقد انقضت الآن عشرة أعوام منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يمثل معلما في كفاح منظماتنا من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير للشعب النامبي .

واليوم يجري النظر في مسألة ناميبيا في مناخ يمكن وصفه بأنه مناخ من الترقب وعدم اليقين . فلقد تابعنا بمشاعر الامل المحادثات الرباعية بين كوبا وأنغولا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة التي تلعب دور الوسيط في هذه المحادثات ، وكنا نأمل أن تؤدي المحادثات أخيرا الى استقلال ناميبيا ووضع حد لعدوان جنوب افريقيا واحتلال أنغولا . ومع ذلك ، يتعين أن نؤكد بوضوح عدم إمكانية الربط بين سير هذه المحادثات وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن الضروري أن نؤكد ، في هذا الصدد وكما هو مشار اليه في تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة ، من جديد ، أن أية تسوية سياسية لمسألة ناميبيا يجب أن تستند الى الإنهاء الفوري وغير المشروط لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، وانسحاب قواتها المسلحة ، وممارسة الشعب النامبي الحرة لحقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

تظل خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد المقبول عالميا لتحقيق التسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، ولهذا السبب ، من الضروري أن تنفذ هذه الخطة على الفور ودون أية شروط مسبقة أو تعديلات .

إن الافتقار إلى اليقين ليس إلا نتيجة لتاريخ جنوب افريقيا وحلفائها الحافل بالتضليل انطلاقا من رغبتها في مواصلة تأخير تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) إلى أجل غير مسمى . وكنا نأمل جميعا أن تبدأ عملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في أول تشرين الثاني/نوفمبر الحالي ، لكن آمالنا أحبطت مرة أخرى باستخدام ذرائع ومماطلات جديدة . وهذا يؤكد ، مرة ثانية ، أن الضغوط الدولية هي الأسلوب الوحيد للتعامل مع نظام بريتوريا العنصري ، إذ لا يمكننا أن نتوقع أن يغير ذلك النظام مسلكه تلقائيا . ولذا تظل ممارسة الضغط المتضافر من جانب المجتمع الدولي ضرورية باستمرار إذا ما كنا نريد إحراز تقدم صوب تحقيق استقلال ناميبيا .

من الحقائق المعروفة للجميع أنه بينما تتحدث بريتوريا عن السلم ، فإنها تزيد قهرها وعسكرتها لناميبيا . ويزيد عدد القوات العسكرية في جنوب افريقيا في الاقليم عن مائة ألف جندي . ومن المشير ، بوجه خاص ، أن تزايد العسكرة يتزامن مع وقف إطلاق النار الذي أعلنه في آب/أغسطس رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الرفيق سام نوجوما ، والذي دخل حيز النفاذ في أول أيلول/سبتمبر من هذا العام .

ونحن نعتبر دائما أن جذور كل المشاكل في الجنوب الافريقي هي وجود الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وتشكل المؤازرة التي تحصل عليها جنوب افريقيا من حلفائها عقبة كبيرة في طريق الاستمتاع الكامل بالحقوق غير القابلة للتصرف فيها لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا وتحقيق السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي .

وتصر نيكاراغوا على فرض الجزاءات الإلزامية الواسعة على بريتوريا باعتبارها خطوة أساسية يتخذها المجتمع الدولي لإنهاء الفصل العنصري . ونأمل في أن يضع الذين يدعون أنهم حماة الحرية والديمقراطية ، ولكن مما يدعو الى السخرية أنهم يدعمون الاقلية العنصرية والاجحاف في جنوب افريقيا ، حقوق الإنسان لـ ٢٥ مليوناً من البشر فوق الارباح المالية التي يحصلون عليها عن طريق التضحية بالكثيرين .

وللأمم المتحدة مسؤولية مباشرة بالنسبة لناميبيا . وتؤكد نيكاراغوا من جديد ، بوصفها عضوا مراقبا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، دعمها لعمل المجلس الذي لن ينتهي إلا بنيل الناميبيين للاستقلال الكامل والشامل .

وقد سمعنا أن تقديما قد أحرز بالامس نتيجة المفاوضات الجارية في جنيف . وإذا كان ذلك كذلك ، فمما لا شك فيه أنه علامة مشجعة ، ونرحب بها . ومهما يكن من شيء ، فلا تزال المشكلة في حاجة الى أولوية الاهتمام . ويجب أن يستمر الضغط على بريتوريا حتى تمثل لما اتفق عليه .

وختاما نود أن نؤكد من جديد تضامننا الذي لا يتزعزع مع شعب ناميبيا البطل ، وطلبعته الشرعية والوحيدة سوابو في كفاحه العادل ليظفر بحقوقه غير القابلة للتصرف ، والعدالة والحرية والسلام .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تجري اليوم

المناقشة حول مسألة ناميبيا في جو من التفاؤل المشوب بالحذر أوجده الانبساء الواردة من جنيف . وفي الحقيقة توضح الأنباء أنه في آخر جولة من المحادثات التي أجرتها في جنيف ، حكومات أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، توصلت الى اتفاقات هامة تبعث فينا الامل بأنه في النهاية سيكون في المستطاع تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا المتفق عليها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد انقضت ١٠ سنوات منذ اعتماد هذه الخطة ؛ عشر سنوات أخرى من المعاناة والقهر والحرمان لشعب ناميبيا ، ولكنها أيضا عشر سنوات من الكفاح والمقاومة والشجاعة من جانب الشعب البطل بقيادة ممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تؤكد بنما من جديد لها تضامنها المستمر . وكانت كذلك عشر سنوات أخرى من الإدانة اليومية لجنوب افريقيا ، وتنامي التضامن مع الشعب الناميبى من جانب المجتمع الدولي .

واليوم ، تزايد وعي العالم فيما يتعلق بناميبيا . ولم يعد عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا موضع النقاش . ولا يتشكك أحد في حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ولكن ، وكما قال الأمين العام ، أن ناميبيا هي أشد مشاكل تصفية الاستعمار المتبقية إلحاحا .

وطيلة زمن مديد كان استقلال ناميبيا ضحية لسياسة التعويق التي وضعت المصالح الذاتية فوق حقوق الشعوب المقدسة وفوق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ظلت حبرا على ورق لإرضاء شهوة الهيمنة .

وقد أكدت بنما على نحو ثابت إن مسألة ناميبيا ذات طبيعة استعمارية فسي جوهرها ، وأنها يجب أن تحل على أساس الانسحاب الفوري غير المشروط لجنوب افريقيا من الاقليم حتى يتمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال فسي ناميبيا الموحدة في حرية ودون قيد .

ونصر على أنه يجب أن تنال ناميبيا الاستقلال دون المساس بسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفييس ، وجذر البنغوين وجزر ناميبيا الساحلية الأخرى التي تشكل

جزءاً لا يتجزأ من تراثها الاقليمي ، واولاً تُضم الى جنوب افريقيا تحت أي ظرف من الظروف .

وفي عام ١٩٦٦ أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وقررت أن يبقى الاقليم تحت مسؤوليتها المباشرة الى أن يحصل على تقرير المصير والاستقلال على نحو كامل .

وفي عام ١٩٧٨ اتخذ مجلس الامن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أقر خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وهو الاساس الوحيد المقبول دولياً لحل مسألة ناميبيا حلاً سلمياً . ومنذ ثلاث سنوات أفاد الامين العام أنه قد تم حسم كل المسائل المتعلقة بهذه الخطة عندما توصل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ الى اتفاق على مسألة النظام الانتخابي .

ومع ذلك ، يرفض نظام جنوب افريقيا بإصرار ، تنفيذ الخطة ، ويقدم حججا لا يمكن قبولها ويقدم عوامل خارجية ، لا دخل لها ، على مسألة ناميبيا لاسيما ما يدعى "بالربط" بين انسحاب القوات الكوبية الدولية من أنغولا واستقلال ناميبيا . ولقد أمكن ، بفضل الموقف البناء والمرن الذي اتخذته حكومتا أنغولا وكوبا ، التغلب على تلك العقبة المطنمة وغير الملائمة التي وضعتها جنوب افريقيا ودافع عنها حلفاؤها بقوة ، ومن ثم أصبح الطريق ممهدا لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) والخطة الواردة في ذلك القرار بشأن استقلال ناميبيا .

منذ وضعت تلك الخطة في عام ١٩٧٨ ، اعتبرت بنها هامة للغاية . فلقد أدركنا دائما أن مسألة ناميبيا تنطوي على مبادئ أساسية أرسنها الإنسانية في سعيها المستمر لإيجاد عالم يتمتع بالحرية والعدالة والسلام . ومن ثم ، أيّد بلدي ، من البداية ، تأييدا تاما ، بلا تردد ، تنفيذ تلك الخطة .

بل إن بنها عرضت على الامم المتحدة في عام ١٩٧٨ ، أن تساهم بخمسمائة فردا من وحدات قواتها الدفاعية في فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا خلال فترة الانتقال وإلى حين الاستقلال . ومنذ قبلت الامم المتحدة العرض الذي قدمه بلدي ، أدرج بلدي على قائمة البلدان التي قبل إشراكها في العنصر العسكري لفريق المساعدة . واليوم ، وكما فعلنا في مناسبات أخرى ، نؤكد أمام هذه الجمعية قرار بنها وتصميمها على إنجاز ذلك الالتزام الذي تعهدت به منذ عشر سنوات ، مما يدل على عزمنا الثابت على تقديم مساهمة فعالة في عملية استقلال ناميبيا .

وإذ قلنا ذلك ، يقتضي واجبنا أن ننبه المجتمع الدولي الى بعض المحاولات المبدولة لمنع بلدي من المشاركة في فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا . فلدى وفدي معلومات تشير الى أن عضوا دائما في مجلس الامن يسيء استخدام حقه في النقض ، محاولا منع بنها من المشاركة في الفريق المذكور . ومن الأمور التي تدعو الى الاستياء أن تصدر مثل هذه التفاهات عن دولة كبرى رئيسية فتتقم اضطهادها لبلدي ومحاولتها الانتقام منه على مجال آخر هو استقلال ناميبيا . ومما

يدعو الى الامتياز أيضا أن ذلك العضو الدائم في مجلس الأمن اختار خطة استقلال ناميبيا ك مجال لتسوية حساباته الثنائية مع بنما . ومن الأمور التي تستحق الادانة أن يحاول ذلك العضو الدائم في مجلس الأمن استخدام تلك العملية في ناميبيا كوسيلة لمعاقبة بلدي لأن بلدي لم يصف لما يمليه عليه ذلك العضو الدائم ، ولأن بلدي يدافع عن تقرير مصيره واستقلاله بثبات .

لقد منحت قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ لأن العالم كله يعترف بكفاءتها وحيادها وتصميمها على احترام مبادئ ومقاصد ميشاق سان فرانسيسكو العظيمة . فلنكافح للمحافظة على هذه السمعة ولا نسمح تحت أية ظروف أو بأي مبرر لأي عضو دائم في مجلس الأمن أو أي بلد آخر أن يحاول استخدام عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة كوسيلة لتطبيق سياساته الفردية ، ناهيك عن استخدامها كوسيلة للانتقام والقمع ضد أي بلد آخر .

السيد جاياسينغ (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت

مسألة ناميبيا مطروحة على الأمم المتحدة لمدة ٤٢ سنة ، بعد أن أدرجت هذه المسألة على جدول أعمال دورتها الأولى في عام ١٩٤٦ . ولقد مضى على التاريخ الأصلي الذي حددته الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا عقدان من الزمان ، وانقضى عقد منذ اعتمد مجلس الأمن قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي حدد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وسبب إخفاق جهودنا المتواصلة في تحقيق استقلال ناميبيا معروف جيدا . فهو متمثل في احتلال جنوب افريقيا المتواصل وغير الشرعي لإقليم ناميبيا على نحو يتنافى والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . إن مسألة ناميبيا مسألة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لعملية القضاء على الاستعمار التي يلتزم بها العالم المتحضر كله . وهي ليست نزاعا شائيا أو إقليميا ، بل مشكلة عالمية تتطلب تطبيق العدالة . والمجتمع الدولي كله يدافع عن هذا الرأي ، باستثناء جنوب افريقيا . والمسألة الهامة التي ظلت مطروحة أمامنا لعدة سنوات تتمثل في كيفية ترجمة هذا

الرأي الى فعل ، بالرغم من تحدي جنوب افريقيا المستمر لما ينشده المجتمع الدولي بالاجماع .

تؤكد سري لانكا مرة أخرى بقوة حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله في دولة ناميبية متحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ٢١) و ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، والقرارات المتعلقة بناميبيا التي صدرت بعد ذلك . وتتمسك سري لانكا بأن إقليم ناميبيا يجب أن يشمل خليج والغيس وجزيرة بنغوين وغيرها من الجزر الواقعة أمام الشاطئ والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا .

تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة تجاه ناميبيا لحين حصولها على استقلالها ، وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن . ولقد أعطت محكمة العدل الدولية تأكيدا إضافيا لهذا الرأي في حكمها الذي جاء فيه أن على جنوب افريقيا التزامات بموجب الولاية التي أناطتها بها عصبة الأمم وأنها ملزمة بالخضوع لإشراف الأمم المتحدة ، الوريث الشرعي لعصبة الأمم . إلا أن جنوب افريقيا تجاهلت هذا الحكم ، واستمرت في حكم ناميبيا . ومنذ ذلك الحين ، تذبذبت في ممارستها للسيطرة على ناميبيا تذبذبا كبيرا .

وإذ تعاضم ما شعر به المجتمع الدولي والناميبيون أنفسهم من إحباط ، أنهت الأمم المتحدة ، بقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الولاية على ناميبيا ، وتولت بنفسها المسؤولية عن الإقليم مباشرة . وفي الوقت الراهن ، لا يشك أحد في شرعية هذا الاجراء إلا جنوب افريقيا . ولا شك أن المجتمع الدولي قد ضاق ذرعا بالمحاولات المتواصلة من جانب جنوب افريقيا للحيلولة دون إنجاز أهداف الأمم المتحدة المعلنة . فما المصادقية التي يمكن أن ننسبها الى نوايا جنوب افريقيا الحالية حين تعلن أنها تنوي إنهاء احتلالها غير الشرعي لإقليم ناميبيا ؟ إن المجتمع الدولي يجب أن يتجنب الشعور بالرضا عن النفس في تعاملاته مع جنوب افريقيا . فسلوك برييتوريا في الماضي لا يوحي بأنه بوسعنا أن نشق في تصريحاتها ووعودها .

إن أية تسوية للمسألة الناميبية يجب أن تستند إلى إنهاء احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي للإقليم ، فوراً وبدون شروط ، وانسحاب قواتها المسلحة ، وممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والامتناع ، بحرية ودون أية قيود ، ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وخطة الأمم المتحدة لامتقلال ناميبيا الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الاساس الوحيد المقبول دولياً لتسوية المسألة الناميبية بالطرق السلمية ، وينبغي أن تضمن تنفيذ هذه الخطة فوراً وبدون أية شروط مسبقة أو تعديل . وينبغي أن تستهدف أية مفاوضات أخرى ، كالمفاوضات الرباعية الجارية حالياً ، إنجاز الاهداف المشمولة في ولاية الأمم المتحدة .

وترفض سري لانكا المحاولات الرامية الى إضفاء بُعد على مسألة ناميبيا يختلف عن ماهيتها - أي أنها عمل من أعمال السيطرة الاستعمارية يشكل انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وإن أية محاولة لتصوير مسألة ناميبيا على أنها جزء من المواجهة بين الشرق والغرب بدلا من كونها مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار تشكل تحديا سافرا لإرادة المجتمع الدولي وحكمه . وترى سري لانكا أن سياسة " الارتباط البتاء " وسياسة " الربط " مسالمتان دخيلتان لامة لهما بمسألة استقلال ناميبيا . وقد شجعت هاتان السياستان نظام جنوب افريقيا على مواصلة احتلاله غير الشرعي لإقليم ناميبيا . وهاتان المسالمتان الدخيلتان ليحتا سوى حيلتين متممديتين تستهدفان تأخير استقلال ناميبيا وتهديد مسؤولية الأمم المتحدة عن الاقليم وملطة مجلس الأمن ، الذي يت في خطة لاستقلال ناميبيا تحظى بتأييد عالمي .

وتؤكد سري لانكا من جديد تضامنها مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وتأييدها لها ، باعتبارها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، وتشيد سري لانكا بها لما بذلته من تضحيات في ساحة المعركة ولروح الحنكة السياسية والتعاون وبعد النظر التي أبدتها في الحلبتين السياسية والدبلوماسية ، بالرغم من الاستفزازات الشديدة من جانب نظام جنوب افريقيا . ونعرب عن تأييدنا غير المحدود لشعب ناميبيا الشجاع في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني حيال استمرار عناد بريتوريا وقمعها الوحشي للشعب النامبي . إن كفاح التحرير الذي يخوضه الشعب النامبي بقيادة سوابو يمثل عنصرا هاما وحاسما في الجهود الرامية الى تحقيق الاستقلال في ناميبيا المتحدة .

ومما يبعث على عميق القلق أن الحالة في الموقع في ناميبيا تتناقض تناقضا حادا مع التطورات الجارية في الساحة الدبلوماسية . فقد كشف نظام بريتوريا تدابير القمعية ضد الشعب النامبي . وتزايدت في الأشهر الأخيرة حوادث إطلاق النار على المدنيين الأبرياء ونهب الممتلكات والاحتجاز والتعذيب . وعززت بريتوريا قواتها العسكرية في الاقليم . وقد أرغمت موجة القمع والتخويف الجديدة المعيد من

الناميبيين الآخرين على التماس الملجأ في بلدان أخرى . وذكر أن مئات من الناميبيين يلتمسون الملاذ في أنغولا . وفي ضوء هذه التطورات ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخلى بيقظة فائقة . ويجب الامتداد في ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية على بريتوريا حتى توافق جنوب افريقيا على الانسحاب دون شروط من ناميبيا وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن الهجوم على الشعب الناميبى يشن على جبهات عديدة ويستمر بلا هوادة على الرغم من مطالبة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بتحرير اقليم ناميبيا . كما أن الاستغلال غير القانونى لموارد ناميبيا لم يقل . وهذه الموارد الطبيعية ، التى تشمل الموارد البحرية ، تراث للشعب الناميبى لا يجوز المساس به . ويعد استغلال هذه الموارد ، ولا سيما رواسب اليورانيوم والالمان من جانب جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الاجنبية ، انتهاكا للقرارات ذات الملة المادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وهو يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية المادرة في حزيران/يونيه ١٩٧١ ، ويشير بالغ القلق لدى الشعب الناميبى والمجتمع الدولي . وينبغى لهذه المصالح الاقتصادية الاجنبية أن تنسحب فورا من اقليم ناميبيا ، تنفيذا للقرارات والمقرارات ذات الملة المادرة عن الامم المتحدة . إن وجودها وتعاونها مع نظام جنوب افريقيا غير القانونى واستمرار استغلالها للموارد البشرية والطبيعية للاقليم تلحق الضرر بمصالح الشعب الناميبى وتشكل عقبة أساسية تعترض تحقيق استقلال ناميبيا .

ويسعدنا أن نسمع بنياً التوصل الى اتفاق أولى على صيغة للاستقلال الناميبى فى المحادثات الرباعية التى انتهت مؤخراً فى جنيف . ومع أننا لا نعتبر سيامة الربط المزعومة مسألة ذات صلة مباشرة باستقلال ناميبيا ، فإننا نرحب بأية تطورات تجرى فى المنطقة من شأنها أن تيسر نيل الشعب الناميبى للاستقلال العاجل . ويحدونا وطيد الأمل أن تصادق الحكومات المعنية على هذا الاتفاق وأن تضعه قيد التنفيذ دون إبطاء حتى يمكن البدء بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا الذى طال انتظاره . وريثما

نبلغ هذه المرحلة ، ينبغي أن يتسم ردنا على التطور الراهن بالتفاؤل المشوب بالحذر . فلا ينبغي لنا ، في ضوء تجربتنا السابقة مع جنوب افريقيا ، أن نفرط في التفاؤل وأن تغيب عن بالنا الخيارات الأخرى المتاحة ، وخصوصا خيار فرض الجزاءات الالزامية الشاملة بمقتضى أحكام الميثاق . ويحدونا خالص الأمل في أن جنوب افريقيا ، بموافقتها على خطة محددة للانسحاب من ناميبيا ، لن تجبر المجتمع الدولي على الوصول الى هذا الحد . وحتى ذلك الحين ستبقى الأمم المتحدة ملزمة قانونيا وأخلاقيا بمواصلة ممارسة الضغط على المحتل غير القانوني لاقليم ناميبيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠